

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

الشعبة: العلوم التجارية التخصص: مالية و تجارة دولية

## أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر

تحت اشراف الأستاذ:

د.يسعد عبد الرحمان

مقدمة طرف الطالبة:

قديد أمينة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	د. بوظراف جيلالي	محاضر "أ"	مستغانم
مقررا	د.يسعد عبد الرحمان	محاضر "أ"	مستغانم
مناقشا	أ.مكاوي محمد الأمين	محاضر "أ"	مستغانم

السنة الجامعية: 2018-2019

## شكر و عرفان

إن الشكر لله على ما من به من نعم علينا من قبل و من بعد على توفيقه و عونه لي لإتمام هذه  
المذكرة, و أخص بالذكر الأستاذ المحترم المشرف د.يسعد الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته إلى ما فيه  
صلاحي.

كما نعبر عن شكرنا و تقديرنا إلى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة.

ولا يفوتني شكر كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد, وساهم في إنجاح و إثراء هذا  
البحث و أخص بالذكر والدي الكريمين حفصهما الله و رعاهما, على دعمهما و إقناعي بالترقية لهذه  
الرتبة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر و الإمتنان لجميع أساتذة قسم العلوم التجارية و كل من علمنا حرفا.

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي و خلاصة عملي

إلى سندي في الحياة جدوة الحب التي لاتخلوا, أمي و أبي متعهما الله بمزيد من

الصحة و العافية

إلى شموع البيت أخواتي

وإلى الأستاذ المشرف يسعد

وكل من ساندني في هذا البحث بكلمة أو بفكرة

إليكم جميعا كل الحب والتقدير

أمينة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الى تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية بين الدول مما أدى إلى احداث الى اخلال موازين المدفوعات للدول و لسعر الصرف اهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات الدول كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية بالاضافة الى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على رصيد الميزان التجاري حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لا سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير و الاستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تضيي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الاسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية و المتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة ، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم سياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الاصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكيف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسات الأكثر فعالية في معالجة إختلالات الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجيه زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتمل ثالث صور ممكنة الفائض، العجز والتوازن وتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد (الاورو في حالة الجزائر) فهذا يعكس خلال هيكلها في السياسة الاقتصادية للدولة، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية هو العمل على إكساب العملة المحلية قيمتها الحقيقية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري. تزخر الجزائر بثروات طبيعية عديدة على رأسها النفط الذي يعتبر مورد استراتيجي لها، والذي يعد السبيل الوحيد لتواجدها في الأسواق العالمية بنسبة صادرات تقدر بـ 89% من إجمالي الصادرات في مقابل حوالي 05% من الواردات المتأتية من أوروبا، وهيكلة التجارة الخارجية الجزائرية يجعل منها رهينة للصدمات الخارجية، و التي تنتج أساسا من تقلبات أسعار النفط نتيجة تأثيرها على حصيلة الصادرات، وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة

الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب، ويترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

1- إشكالية الدراسة: وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و ما هي سبل علاجها في الجزائر؟ و تتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية

1- ما هي العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف؟

2- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على العجز في الميزان التجاري؟

3- ما هي آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؟

2- فرضيات الدراسة: تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، و عليه تفترض الدراسة مايلي :

1- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري .

2- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية.

3- :ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي

أ- أسباب ذاتية: الميول الشخصي للدراسات ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات.

تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكلي و علاقتها بموضوع التجارة الدولية.

ب-أسباب موضوعية :أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضع الخارجية و العلاقات الخارجية للدول.

الأهمية الكبيرة التي تحتلها سياسات أسعار الصرف في تخفيض العجز في الميزان التجاري

معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف - .

معرفة السياسات الأكثر ملائمة من أجل توسيع حجم التبادل التجاري و التوجه نحو اقتصاد مفتوح.

-أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري
- تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري.

- محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري.

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

- أهمية الدراسة: يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمة الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيضات تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول، و من أجل إبراز طبيعة العالقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر قمنا باسقاط الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه يعتمد على مورد وحيد ألا وهو العائدات البترولية، بالإضافة إلى إتباع الجزائر لسياسات الصالح الاقتصادي والرامية إلى تحرير الأسواق وانفتاحها على الخارج مما يساعد على نقل الأثر المالي للميزان التجاري.

و يتضح أكثر الغرض من هذه الدراسة من خلال إبراز تأثيرات التغيرات في سعر الصرف و أسعار البترول على الميزان التجاري، كون الجزائر تعتمد على البترول كمورد استراتيجي لها ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل

الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1885 على غاية ديسمبر 2013.

**المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة** :لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العالقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي و الذي اعتمدها في خلال الدراسة القياسية، وتطلب التحليل استخدام إحصائيات صندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر بالاعتماد تقارير و على برنامج Eviewse9 لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري .

**حدود الدراسة** :يهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 1990-2014، و لقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي، و كذا تماشياً مع الإصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

## تمهيد:

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل و مقياسا للقيمة، أمر يساهم بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية و التجارية ، و التي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية ، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة و هو ما يسمى بسعر الصرف.

و من الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي بلد لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و على حجم التجارة، و بالتالي على موقف الميزان التجاري الذي يعبر عن صافي التعامل الخارجي، حيث أن الميزان التجاري هو واحد من مكونات ميزان المدفوعات، الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات في الدولة، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، و تحقيق الرفاهية و الكفاءة الاقتصادية و هذا ما سوف نتناوله في المبحث الثاني حول الميزان التجاري.

**المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف و التجارة الخارجية الجزائرية**

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية لسعر الصرف، و التجارة الخارجية.

**المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف**

يعتبر سعر الصرف احد مقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع دول تعمل خارجها إذ تحتاج شركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من ناحية و من ناحية أخرى تجد كذلك الأفراد اللذين ينقلون إلى بلد آخر و هم في هذه الحالة بحاجة لنقدا لأجنبي و يجدون أنفسهم أمام عملية الصرف.

**الفرع الأول: تعريف سعر الصرف**

أولا :تعريف سعر الصرف: يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة أجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة الوطنية.<sup>1</sup>

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، (بين عملتين مختلفتين) و هو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص: 96.

و باقي الاقتصاديات و هو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني: أشكال و أنواع سعر الصرف<sup>2</sup>

### 1-سعر الصرف الاسمي الرسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما . و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض و بدلالة نظاما لصرف المعتمد في البلد.

و سعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخصا لمبادلات الجارية الرسمية.

### 2-سعر الصرف الاسمي الموازي : و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

<sup>1</sup>- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 103.

<sup>2</sup>- د / عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص: 104.

و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

3- سعر الصرف الحقيقي: و هو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر فيمكننا أن نكتب:

$$TCR = (P_{us}/P_{dz})$$

TCN

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

Pus : مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

Pdz : مؤشر الأسعار في الجزائر.

فتحسن سعر الصرف الحقيقي هنا هو في فائدة الجزائر.

## 4- سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي على انه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعلياً أو المقبوضة لقاء عملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم، إعانات مالية... الخ. ويعرفه بعض الاقتصاديين على انه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجع كل عملة على أساس وزنها و أهميتها في التجارة الخارجية، و بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الولية.

أن حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني و تنخفض قيمته بدلالة الأورو، و يبقى ثابتاً بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقاس متوسطاً لتغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.

ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.

- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة و يمكن قياسه باستخدام مؤشر "laspeyes" للأرقام القياسية.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، و من أجل أن يكون هذا لمؤشر ذا دلالة ملائمة على التنافسية البلد تجاه الخارج، لابد من أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية

### المبحث الثاني: النظريات

#### (1) نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستافكاسلفي أوائل العشرينيات من القرن 20 تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج، ومنها فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا ، و هذا يعني أنه إذا كانت دولة

D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع واردتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، و في نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D، لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، و من نتيجة ذلك

ظهور عجز تجاري للدولة D و هذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E و تحقيق قيمة تعادل جديدة.

وعليه فإن:

و لقد تم اختيار هذه النظرية فتبين بأنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات و الواردات... إلخ.

- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، و نفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل و بالنسبة للأسعار، و كذلك مرونة الصادرات و الواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية و ليس بكامل ميزان المدفوعات.

- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية و الإعلامية.
- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
- وجود بعض السلع و الخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات.
- هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين و ظهور المنتجات البديلة... إلخ.
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع و المستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل و سعر الصرف هو المتغير التابع.
- يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية.
- و يتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:
- سيادة حرية التجارة الدولية ،ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى و عدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة<sup>1</sup>.

## • (2) نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لايمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، و يحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1+id)$  (حيث  $id$  معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني ( نقدا) و توظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $ie$  و إعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، و يمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

$$M(1+ID)=\frac{M}{CC}(1+ie) \times CT(1)$$

حيث أن:

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي-نفسا لمرجع السابق ص، 119-120.

CC :سعر الصرف الآني(نقدا)

CT: سعر الصرف الآجل.

ie: معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

id : معدل الفائدة الداخلي الاسمي .

المعادلة ( 1 ) تؤدي إلى أن:

$$(2) \frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

نطرح ( 1 ) من طرفي المعادلة ( 2 ) ونحصل على:

$$(3) \frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1$$

ويمكننا كتابة المعادلة كمايلي:

$$\frac{CT-CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.<sup>1</sup>

(3) نظرية كفاءة السوق:

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي -مرجع سبق ذكره. ص، 121-122.

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة و هذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم... إلخ.

في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

و هذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (

نقدا)المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، و هذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيد يوديفي)على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر

دراسات هانت 1986م و دراسات كيرنيو ماكدولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.<sup>1</sup>

#### (4) نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية و هو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية و يحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات و الذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، و يعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، و ذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود و معدل دورانها و ارتفاع مستوى الأسعار، صادراتالسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.<sup>2</sup>

#### طرق تحديد سعر الصرف:

<sup>1</sup>- د /عبد المجيد قدي- مرجع سبق ذكره ص، 122-123.

<sup>2</sup>- د /عبد المجيد قدي ، ص ، 123-124.

تُحدد سعرا لصرف وفق إحدى الحالتين التاليتين:

أ- تتدخل السلطة النقدية للبلد بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية ( أي سعر صرفها) وفق التعليمات محلية أو دولية كأني تدخل صندوق النقد الدول مثلا ، و قد استخدم هذا النمط بصورة خاصة من طرف الإتحاد السوفيتي سابقا و جميعا لأقطار الإشتراكية التي كانت تابعة لها حينما كان سعر الصرف جزءا من الخطة الاقتصادية المركزية لكل من هذه الأقطار، كذلك فقد اعتمده بعض الدول النامية كأحدى أدوات السياسة الإقتصادية.

ب-التحديد السوق لسعر الصرف: و هنا تُحدد سعر الصرف كأني سعر آخر من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب على العملة بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار جميعا لعوامل المؤثرة فيها مثلا لمضاربة و مستوى أسعار الفائدة ، سعر الخصم...الخ.<sup>1</sup>

### 3-المطلب الثالث : أهم صيغ سعر الصرف :

من الواضح أن التعريف المقدم آنفا لسعر الصرف لا يعكس بصورة حقيقة ما يجري في الواقع العملي حيث أن سعر الصرف يتأثر بالكثير منا لمعطيات الإقتصادية و لا يقتصر فقط على المتغيرات اليومية وبناءا على هذا فإن سعر الصرف يأخذ عدة صيغ لعل أهمها:

<sup>1</sup>- عرفان تقي الدين الحسني ،'التمويل الدولي '،مرجع سابق ، ص 160.

## أ- سعر الصرف الإسمي:

يمثل قيمة عملة بلد ما قيمة بعملة بلد آخر، بحيث يتم تبادل عملات هذه البلدان على أساس أسعارها فيما بين البلدان، و يتحدد سعر الصرف الإسمي على أساس قوى العرض و الطلب على العملة في سوق الصرف<sup>1</sup>، خلال فترة زمنية معينة، كما ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي و هو المعمول به في المعاملات الرسمية، أما النوع الثاني فهو سعر الصرف الموازي و هو المعمول به في الأسواق الموازية و بالتالي يتم الاستخلاص إلى وجود أكثر من سوق موازية في نفس الوقت.

2

إضافة إلى كل هذا فإن سعر الصرف الاسمي يتحدد من طرف السلطات النقدية و هو المتعامل به على المستوى الرسمي في مختلف المبادلات الدولية، و هو بذلك لا يملك القدرة على عكس القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ب- **سعر الصرف الحقيقي:** هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و هو محسوب كمؤشر و بالتالي فهو يقيس القدرة على التنافسية للمنتجات الوطنية، و يمكن قياسه كالآتي:

$$Er = En \times P / P^*$$

<sup>1</sup> - هي سوق مجازية ليس لها حيز جغرافي، تتم فيها مبادلات الصرف الأجنبية ببيع وشراء العملات سناتياً على ذكرها لاحقاً.

<sup>2</sup> - عبدالمجيد قدي، 'المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية'، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 103.

حيث أن:

$E_r$ : سعر الصرف الحقيقي.

$E_n$ : سعر الصرف الإسمي

$P$ : سعر السلعة بالعملة المحلية

$P^*$ : سعر السلعة بالعملة الأجنبية

بناءً على هذا فسعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصل مقارنة معها في البلد الأجنبي.

**ج- سعر الصرف الفعلي:**

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى، في فترة زمنية ما، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف المختلفة**

<sup>1</sup>- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية إقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011، ص 4.

بما أن العوامل التفاعل فيتكيف الطلب و العرض على الصرف الأجنبي و بالتالي فيتحدد سعره إنما تختلف باختلاف نظام الصرف السائد و الذي يعرف بمجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات و المتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، مكننا دراسة الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي من نظام أسعار الصرف الثابتة بأشكاله المختلفة، نظام أسعار الصرف الحرة ( المرنة ) أو ما يعرف باسم نظام العملات الورقية المستقلة و نظام الرقابة على الصرف.<sup>1</sup>

### 1 - نظام القاعدة الذهبية: Gold Standard

نظرا لأهمية سعر الصرف ربط مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار الأجنبية، فإنه على خلاف سائر الأسعار قد تعرض للتثبيت خلال فترة طويلة من الزمن و ذلك في ظل نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب الدولية، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة لوحد من العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب، معظم قابلية التحويل بينهما بلا قيود، بالإضافة إلى حرية إستيراد و تصدير الذهب من و إلى الدولار التي إتبع هذا النظام و بذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف ثابتة لعملاتها. و قد ظل نظام الصرف بالذهب يعمل بكفاءة و بصورة تلقائية في تصحيح الإختلاف بميزان المدفوعات و لكن على حساب الأوضاع الإقتصادية الداخلية لكل دولة حيث أن نظام أسعار الصرف الثابتة يعتمد على تغيير

<sup>1</sup>ميراندا زغلول لرزق، 'التجارة الدولية'، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، 139-155.

هيكّل الأسعار الداخلية لاستعادة التوازن، فوفق المعيار فبقواعد اللعبة فإن خروج الذهب من الدولار التي تعاني العجز يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي المحلي الذي يمارس تأثيراً إنكماشياً على التجارة الداخلية فتتخفّض كل من الأسعار و الدخول، و تستمر تلك الآثار الإنكماشية حتى تتخفّض المدفوعات إلى الخارج و تتزايد المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات، و أيضاً دخول الذهب إلى الدولار الى تتحقق الفائض يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المحلي بما يمارسه من آثار توسعية فترتفع كل من الدخول و الأسعار المحلية وتستمر تلك الآثار حتى تتزايد المدفوعات إلى الخارج وتتخفّض المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن الخارجي.<sup>1</sup>

## 2- نظام التثبيت المدار ( نظام بريتون وودز *Bretton Woods System* )

قام هذا النظام في المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف و إلزام السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف للحفاظ عليها من خلال إستخدام ما لديها من أرصدة نقدية لمواجهة الإختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، إلا أن النظام لم يستبعد إمكانية تغيير أسعار الصرف لعلاج الإختلاف بالميزان و خاصة إذا إستمر لفترة طويلة من الزمن.

و قد عرف العالم هذا النظام في منتصف الأربعينيات حينما عقد مؤتمر بريتون وودز للإتفاق على قواعد نظام نقدي جديد لتنظيم المعاملات النقدية لفترة ما

<sup>1</sup>- يعرف هذا التحليل بمصطلح (Price Species – Flow Mechanism) أو نظرية آلية الأسعار النقود التدفق السلعي.

بعد الحرب العالمية الثانية، و قد وضعت إتفاقية صندوق النقد الدولي لهذا الغرض، و كان من أهم أهدافه تشجيع التعاون النقدي الدول و تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال تهيئة الإستقرار لأسعار الصرف و تجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية و أساليب إفقار الجار الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف وإجراء التخفيضات التنافسية في قيمة العملة، وذلك من خلال نظام المدفوعات يقوم على تثبيت أسعار الصرف بصفة أساسية مع قابليته للتعديل في شروط محددة ، و لقد نصت الإتفاقية على التزام كل دولة عضو بتحديد قيمة لعملتها الوطنية أو سعر التبادل بالنسبة لوزن محدد من الذهب أو وحدات من الدولار الأمريكي ، و لذلك عرف النظام بقاعة الذهب . لدولار حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية تمويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت مر 35 دولارا للأوقية ( حوالي 1,034768, 31غرام ) و ذلك لمن يرغب من البنوك المركزية التي تحتفظ بأرصدة دولارية<sup>1</sup>. طبقا لهذا النظام فإنه تعرضت دولة من الدول الأعضاء لاختلال في ميزان مدفوعاتها فلم تلتزم بالتدخل في سوق الصرف لتصحيح هذا الاختلال و الحفاظ على سعر لتعادل، و لقد أتاح صندوق للنقد الدولي للدول الأعضاء حق الإستفادة من موارده و ذلك في حدود حصصهم لديه.

لماذا كان الإختلال جوهريا أو مزمنًا فإن الإتفاقية الصندوق قد سمحت للدول الأعضاء بإجراء تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها دون الرجوع إليه و ذلك في حدود 10% و

<sup>1</sup> - عبد المنعم علي راضي، 'أسعار الصرف و الأزمات النقدة' المعاصرة '، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1973/1972، ص، 23-24.

حول سعر التعادل ، و ذلك تجنب التخفيض التنافسي في أسعار العملات الذي خلق فوضى خلال فترة ما بين الحربين.

أما الإختبار الحقيقي لهذا النظام فكان خلال عقد الستينات حيث ظهرت دول أوروبا الغربية و اليابان كقوة إقتصادية لها تأثيرها على الظروف الإقتصادية الدولية<sup>1</sup>، و منافسا للولايات المتحدة الأمريكية التي عانت خلال تلك الفترة من عجز مستمر و متزايد في ميزان مدفوعاتها إلى جانب تزايد حجم إستثماراتها الخارجية مما تسبب في تزايد حجم الأرصدة الدولارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية في دول العالم بالمقارنة برصيد الخزانة الأمريكية من الذهب و هو ما عرف بمشكلة " وفرة الدولار " ، و كان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن يرتفع سعر الذهب في مواجهة الدولار نتيجة زيادة الطلب عليه بغرض التخلص من الأرصدة الدولارية .

وأمام هذا الوضع اضطرت حكومة الرئيس الأمريكي "نيكسون " في أوت 1971 إلى إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب ، و بالتالي إنهاء العمل بنظام الصرف بالدولار الذهبي كدعامة أساسية قام عليها نظام " بروتين وودز " .

وقد حاولت الدول المتقدمة متمثلة في لجنة العشرة في ديسمبر 1971 إنقاذ نظام " بروتين وودز " فعقدت إتفاقية "سميثونيان " التي نصت على زيادة حدة التقلب حول سعر التعادل إلى 2.5 % و ذلك لإضفاء قدر من المرونة على أسعار الصرف ،

<sup>1</sup>- عبد المنعم علي راضي ، " أسعار الصرف و الأزمات النقدية المعاصرة، مرجع سابق ، ص 26 . 12

و لكن هذه المحاولات باءت بالفشل لينهار النظام تماما في مارس 1973 عندما لجأت أغلب الدول المتقدمة لتعويم عملاتها.

### 3 - نظام أسعار الصرف الثابتة: Fixed Exchange Rate System

من خلال هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر صرف عملتها الرسمي وفق السياسة الاقتصادية للبلاد حيث أن سعر الصرف في هذه البلدان يتبع هدفا معينا ، و عليه تتحول السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف الذي قد يكون ضمنيا أو صريحا ( في قيم رقمية أو مجال محدد ) ، و عليه تقوم الدول التي تتبع هذا النظام بربط أسعار صرف عملاتها بعملة ذات طابع سيادي أو بسلة من العملات حيث الأوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة .

برغم أن عبارة أسعار الصرف الثابتة تعكس تثبيتا مطلقا لقيمة العملة إلا أن الواقع غير ذلك تماما حيث أن السلطات تثبت هذه العملة و تغيرها عند الحاجة ، فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من العملة فإنها تقوم بإعادة تقييم . ما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الارتباط نحو التثبيت حيث أن بعض الدول تعمل بقاعدة الربط الزاحف ، فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة فإن تثبيت العملة يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية و بالتالي يتم تعديل العملة وفق تغيرات الدولار ، أو يمكن المجموعة من الدول من تثبيت أسعار صرفها

الثنائية في مجال معين مثل حالة النظام النقدي الأوروبي بما يسمى بنظام آلية الصرف الأوروبي .

بتثبيت الدول سيما الصغيرة منها لأسعار صرف عملاتها فإنها تفقد إحدى أدوات السياسة الإقتصادية التصحيح الخلل في الميزان التجاري و كذلك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي فيصعب التحكم في الميزان التجاري كما أن التوسع الجبائي يؤدي على تدهور هذا الأخير .

بالإضافة إلى أن الحكومة لا تستطيع إستعمال السياسة النقدية لمحاربة العجز في الميزانية الناجم عن التوسع الجبائي .

بناءا عليه فإن هناك أسباب تدفع الدول الإعتماد سعر صرف ثابت أبرزها :

- تخفيض المخاطرة و عدم اليقين المرتبط بأسعار الصرف و الذي يؤثر على القرارات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج .

- تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات و الصادرات بصفة سلبية .

- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري في

ظل هذا النظام و ذلك بتغيير الأسعار النسبية وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الإسمية .

- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنك المركزي للتأثير سلبا على مجريات الإقتصاد .

#### 4- نظام أسعار الصرف المرنة أو المعقمة: Flexible Exchange Rate

##### System

في ظل هذا النظام يتوقف سعر الصرف شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار على العوامل المحددة لعرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه في سوق الصرف الأجنبي دون أي تدخل من السلطات النقدية ، و في ظل هذا النظام فإن سعر الصرف للدولار يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب ، و أن أي سعر صرف أقل من هذا السعر فإن الكمية المطلوبة من الدولارات تفوق الكمية المعروضة ، و هذا الفائض في الطلب يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع في اتجاه السعر التوازني و العكس صحيح.

كما تختلف في هذا النظام العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة ، فعلى العكس من نظام قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبقا لوزن كل منها من الذهب . وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة نظام تعويم العملات ، و في ظل هذا النظام لا تتحمل كل من السلطات المالية و النقدية عبئا معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق إتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات ، إحداث تغييرات معينة في مجال الأسعار و الدخول في

الداخل ، إحداث تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة ، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال .

بناء على هذا فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوي العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي ، فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التي تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل و الخارج و بالتالي على مستويات النشاط الإقتصادي ، و لهذا تتخذ السلطات من الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تفاديا لحدوث مثل هذه الآثار الضارة ، و هنا يجب التفريق بين نوعين من التعويم :

أ- **التعويم النظيف : Clean Floating** و فيه تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب في أسواق الصرف الأجنبي ، و في نفس الوقت تقوم بإنشاء ما يعرف بإسم " أموال موازنة الصرف " عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب و الإحتياطات النقدية التي يتيسر بمقتضاها أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة

ب - **التعويم غير النظيف : Dirty Floating** يتمثل في تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة مثل زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها

لزيادة الطلب العالمي عليها ، و قد تدخل هذه السلطات كمشتريه لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها و بالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج.

### 5- نظام التعويم المدار: Managed Floating

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف و في نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا و شراءا للعملات الأجنبية من أجل تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها ، كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الإنخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الإحتياطات من العملات الأجنبية ، و العكس حينما تتدخل من أجل شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبيا و ذلك لتحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالدول الأخرى .

وفي كل الحالات فإن السلطات النقدية تحتاج إلى رصيد من العملات الأجنبية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف في الحدود المرغوبة ، و يعرف هذا الرصيد ب " مال موازنة الصرف " . على أنه كلما إتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، و في نفس الوقت تزايد إحتياج سوق الصرف القدر أكبر من رصيد العملات الموازنة و ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلفها قوى المضاربة .

ولقد ظهر نظام التعويم المدار في أعقاب إنهيار نظام " بروتين وودز " ، و لقد اختلف الأسلوب الذي إتبعته الدول الأعضاء في الصندوق ، حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ في الحسبان هيكل التجارة الدولية للدولة العضو و أسلوب الربط إلى سلة حقوق السحب الخاصة و قد استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدر أكبر من المرونة في الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن إستقراره في نفس الوقت .

### 6- نظام الرقابة على الصرف الأجنبي (1) : Exchange Control System

تلجأ الدول التي تعاني من خلل في مدفوعاتها الخارجية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي خاصة إذا تدهورت أرصدها الدولية و إرتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة و لم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية في إستعادة التوازن الخارجي.

تجدر الإشارة إلى أن التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج و دخول الذهب كما كان عليه الحال في نظام الصرف الثابت ، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف في ظل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي كما هو الحال في نظام الصرف العائم ، و لكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.

وجوهر الرقابة على الصرف يتمثل في توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع أهداف السياسة الإقتصادية

للبلد ، كما تعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات و المدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له .<sup>1</sup>

كخلاصة لما قيل فإن المعيار الأساسي المحدد لنظام الصرف حديثا هو درجة الثبات أو المرونة ( التعويم)وعليه نستعرض أهم أنظمة أسعار الصرف الحديثة ، والقائمة التالية تحوي على تسع ترتيبات سائدة في يومنا هذا وهي مرتبطة من أعلى إلى أسفل حسب درجة الثبات حيث تبدأ بأنظمة الصرف الثابتة المطلقة ثم الأنظمة أو الترتيبات الوسيطة ( بين التثبيت و التعويم ) لتنتهي بالأنظمة المعومة كما هو موضح في الجدول التالي:

#### الجدول (1-1): أبرز أنظمة الصرف الحديثة

<b>الأنظمة الثابتة</b>
اتحادات العملة مجالس العملة ( الدولار) أسعار الصرف الثابتة المطلقة
<b>الأنظمة الوسيطة</b>
الربط القابل للتعديل الربط الزحف ( المتحرك)

<sup>1</sup> - بسام الحجار ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 15115 .

الربط بسلة عملات النطاقات المستهدفة
الأنظمة المعمومة
التعويم الحر التعويم المقيد ( الموجه )

Source: Jeffrey A, Frankel , No Single Currency Regime is Right for All Countries or at All times , Essays in International Finance, N°215, August 1999, p 2-4

1

### المطلب الثالث : فعالية سياسة التخفيض في معالجة الإختلال الخارجي في الدول النامية

ذكرنا سابقا أن سياسة تخفيض قيمة العملة ينتج عنها مجموعة من الآثار تمس جوانب مختلفة من المنظومة الإقتصادية المحلية و التي ترتبط أساسا بالبناء الإقتصادي و هيكل التجارة الخارجية ، و هو ما أدبي بالكثير من الدول إلى اعتماد هذه السياسة كآلية عملية لتصحيح الإختلال الخارجي و نخص بالذكر هنا الدول النامية و يرجع كل هذا إلى أن سعر الصرف التنافسي يعد اليوم مكونا إستراتيجيا للنمو و العمالة في هذه الدول ، حيث يسمح هذا السعر للعملاء الإقتصاديين و الشركات المحلية بالاستفادة من النمو السريع في معدلات التبادل التجاري و يجذب الشركات الدولية التي تبحث عن

المكان الأفضل لتصريف سلعتها، و كل هذا من شأنه أن يخلق نتائج إيجابية على صعيد التطور التكنولوجي المحليو تحسين عملية الإنتاج بأفضل الوسائل التكنولوجية المتوفرة و بأفضل الأدوات التسويقية للإقتصاد العالمي ، فضلا عن هذا يعمل سعر الصرف التنافسي على تعزيز آثار إنتاج الصادرات على غيرها من القطاعات المحلية كما تنتظر القطاعات المنافسة للواردات إلى أسعار الصرف كالمصدر الأهم لحمايتها إن لم يكن الوحيد.

رغم كل هذا قد ينطوي التخفيض غير المدروس في القيمة الخارجية للعملة المحلية على مخاطر كثيرة ، فقد يؤدي إلى تكريس التضخم نتيجة ارتفاع تكلفة السلع المستوردة ، كما قد يترتب عنه آثار سلبية على الميزانية حيث أن التخفيض من شأنه أن يزيد حجم عبء الديون الخارجية على الدولة والشركات المحلية على حد سواء.

### 1 - التخفيض و صادرات الدول النامية :

من المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات وهو الإجراء الذي تلجأ إليه الدول النامية في هذا الصدد و ذلك بإنعاش قطاعات التصدير والقطاعات المنافسة للإستيراد بغرض زيادة حجم الصادرات ورصيد الدولة من النقد الأجنبي موازاة مع كبح الواردات وتعويضها بالسلع المحلية ( ينتج عنه كذلك تقليص مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي ) ، إلا أنه غالبا ما تستغرق هذه العملية (تحفيز الصادرات وتقليص الواردات) بعض الوقت قبل أن تأتي بنتائجها تبعا لظروف

الأسواق الدولية كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر العوامل والشروط التي ذكرناها آنفا وهو ما يضعنا أمام حتمية طبيعة الظروف الخاصة بالدول النامية.

## 2- التخفيض وواردات الدول النامية :

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يعمل على رفع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثبات هذه الأسعار مقومة بالعملة الأجنبية ، مما يعني تقليص الواردات وخفض الطلب المحلي عليها بالتوازي مع تحفيز الصادرات وتنامي حجم الطلب عليها وهو الشيء الذي ينعكس بالإيجاب على الميزان التجاري وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، وهذا لا يتأتى إلا في ظل توافر شروط معينة تتماشى مع طبيعة الإقتصاديات المحلية في الدول النامية.

## 2 - 1 مرونة الطلب الداخلي على واردات الدول الأخرى :

يؤدي إرتفاع الأسعار المحلية للواردات بنفس نسبة التخفيض ( أو أكبر منها ) إلى تقلص طلب المستهلكين المحليين على هذه السلع المستوردة بنسبة أكبر من نسبة التخفيض وهو الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الواردات ، إلى أن طبيعة الهيكل الإنتاجي والثقافة التنموية المحدودة في الدول النامية يحولان دون الوصول إلى النتائج المرجوة من إنتهاج سياسة التخفيض خاصة في جانب الواردات ، ويمكن السبب وراء هذا إلى إفتقاد هذه الدول إلى شروط جوهرية في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، حيث أن

الجهاز الإنتاجي في هذه الدول يعاني من محدودية كبيرة الإنتاج السلع البديلة للواردات و بأسعار تنافسية ، كما أن معظم واردات الدول النامية تحصل عليها من العالم الخارجي ( الدول المتقدمة و الصناعية ) وهي سلع إستراتيجية لا يمكن الإستغناء عنها كما أنها لا تنتج محليا مثل الغذاء والدواء والتجهيزات الإلكترونية ... إلخ.

وبناء على هذا فإن سياسة التخفيض ستكون عاجزة أمام تحقيق هدف تقليص الطلب المحلي على الواردات حتى وإن ارتفعت أسعارها نتيجة إنتهاج هذه السياسة

## 2-2 مرونة العرض الخارجي للواردات :

حتى تصل سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحقيق الهدف الخاص بكبح عملية الإستيراد من خلال الحد من تنامي حجم الواردات يجب أن يتوفر شرط خاص بحجم العرض الخارجي للسلع الأجنبية ، ويتمثل في حتمية أن لا تعتمد الدول المتقدمة إلى إعتداد أسلوب الإغراق بتخفيض قيمة أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة المحلية ، وهو الأمر الذي يحتم بقاء الأسعار المحلية

للواردات على حالها قبل القيام بسياسة التخفيض ، وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن تحافظ هذه السياسة على فعاليتها في الحد من الواردات.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث : سياسة الرقابة على الصرف وعلاقتها بميزان المدفوعات

تقوم الكثير من البلدان بفرض مجموعة من القيود و الإجراءات على عمليات بيع و شراء العملة المحلية مقابل العملات الأخرى سواء على الأفراد المقيمين في الدولة أو حتى المقيمين خارجها ، وتستخدم هذه الضوابط عادة من طرف الدول ذات العملات الضعيفة نسبيا و التي يتولد طلب كبير على العملات الأجنبية بين متعاملها ومواطنيها ، وتهدف هذه الإجراءات أساسا إلى تحقيق الإستقرار في سوق الصرف الأجنبي من خلال تحجيم تقلبات أسعار الصرف نتيجة تدفق العملات إلى الخارج وإيقاف هروب رؤوس الأموال الأجنبية على خلفية ضعف العملة المحلية.

من هذا المنطلق ظهر ما يعرف بمفهوم الرقابة على الصرف و الذي يشير إلى تدخل الدولة باستخدام سلطتها السيادية بهدف التأثير على العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو التوصيف الذي لا يمكن أن يصنف ضمن ترتيبات أسعار الصرف الثابتة ولا أسعار الصرف المعومة فهو قد يعبر عادة عن حالة توفيقية أو إنتقالية بين النظامين السابقين ، كما يتم التوجه نحو تبني هذه السياسة من طرف الدول

<sup>1</sup>- الفار إبراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص 31

من أجل الحد من آثار تقلبات أسعار الصرف والتي تلقي بظلالها على حالة ميزان المدفوعات.

### مفاهيم أساسية حول سياسة الرقابة على الصرف

من الجدير بالذكر أن فاعلية سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي مرتبطة أساساً بالظروف الاقتصادية للدولة إضافة إلى ترتيبات ومعايير النظام النقدي الدولي السائد والتي تحددها لوائح صندوق النقد الدولي المعمول بها في فترة زمنية معينة

#### 1- مفهوم سياسة الرقابية على الصرف :

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي عن آلية لتنظيم حركة الصرف من طرف الدولة حيث تكون كل المشتريات و المبيعات من العملة الصعبة محتكرة لدى البنك المركزي ، وتقوم هذه السياسة على أساس توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وحدات الطب المكنة ، وعليه فإن هذا النظام يعتمد على حساسية التمييز الإقتصادية سواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع.<sup>1</sup>

تعد سياسة الرقابة على الصرف شكل من أشكال الرقابة التي تفرضها الحكومة على عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية من طرف المقيمين أو على عمليات شراء وبيع العملة المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي فإن هذا الإشراف الحكومي لا

<sup>1</sup> - محمد عبد المنعم عر ، أحمد فريد مصطفى ، الإقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، و199 ، ص 60 .

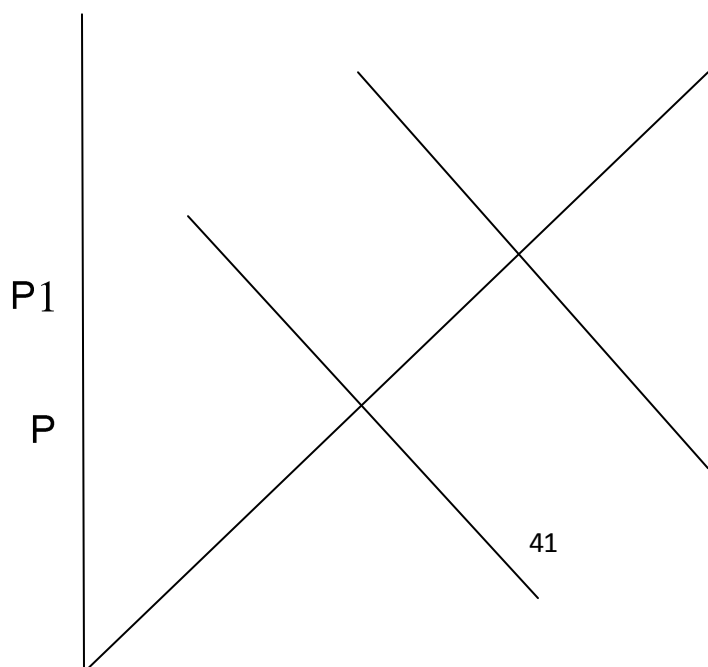
يُتيح الحرية للمتعاملين الإقتصاديين الذين تفرض عليهم إجراءات تقييدية فيما يخص متحصلاتهم و مدفوعاتهم من الصرف الأجنبي.

بناءً على هذا فإن سعر الصرف التوازني في ظل هذا النظام يتحدد بشكل إداري تبعا للوائح القانونية السارية خلافا للمبادئ القائلة بتفاعل قوى السوق ( عرض العملة والطلب عليها ) في تحديد هذا السعر و الشكل التالي يوضح آلية التوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف :

الشكل (1-1): التحديد الإداري لسعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف

سعر الصرف الأجنبي

سعر الصرف الأجنبي



الكمية المطلوبة و المعروضة من الصرف  $Q$   $B$   $0$

الأجنبي

المصدر : نوزاد عبد الرحمن الهي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سابق ، ص

. 144

إذا افترضنا أن الطلب على الصرف الأجنبي قد إرتفع لسبب من الأسباب ( المضاربة ، السياحة ، العلاج الدراسة في الخارج... إلخ ) فإن هذا سيؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب من  $D$  إلى  $D'$  وهو ما يعني ارتفاع سعر الصرف من  $P$  إلى  $P'$  و بالتالي حدوث فجوة بين عرض الصرف والطلب عليه بالمقدار ما بين  $B$  وفي أي أن الطلب على الصرف الأجنبي يفوق العرض منه ، وعندما ترى السلطات النقدية أن هذا السعر لا يناسبها في تحقيق أهداف سياساتها الإقتصادية وأنها لا تملك القدرة على سد الفجوة بين عرض الصرف والطلب عليه من خلال زيادة المعروض منه فإنه لا مناص لها إلا كبح مستويات الطلب على الصرف الأجنبي وذلك بالتدخل إداريا بإستخدام الوسائل و التقنيات الملائمة لنظام الرقابة على الصرف.

بناء على ما سبق ذكره نستطيع الخروج بالملاحظات التالية :

- في ظل سياسة الرقابة على الصرف لا يسمح بتحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا بالرجوع إلى اللوائح والتنظيمات المعمول بها دولياً
- يحتكر البنك المركزي بصفته ممثلاً للسلطة النقدية في الدولة العملات الأجنبية وهو الهيئة المسؤولة عن الإشراف والتنظيم السوق الصرف .

### المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

احتلت التجارة موقعا هاما منذ القدم نتيجة التخصص و تقسيم الدولي للعمل مما أدى بالدول إلى الاهتمام بها بما أنها تشكل نواة الاقتصاد، لغرض تصريف الفائض و تلبية مختلف الحاجات الاقتصادية و كذلك تمثل مصدر الدخل القومي للبلدان، كما اهتم بها مختلف المفكرين الاقتصاديين واهتموا بالقواعد الرئيسية للتجارة.

### المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، و عن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها

تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها<sup>1</sup>.

وتعرف التجارة الخارجية بأنها "فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"، والصفقات الاقتصادية المقصودة هنا تعني ما يلي:

- تبادل السلع المادية و تتمثل في حركة المواد الأولية و نصف المصنعة و التامة الصنع، الاستهلاكية منها والإنتاجية.

- تبادل خدمات وتضم خدمات النقل والتأمين والتمويل وتقديم الخبرات الفنية وتنقل الأفراد عبر الحدود.

- تبادل النقود وتضم هذه حركة رؤوس الأموال للاستثمارات الطويلة و القصيرة الأجل، و الاستثمارات المباشرة أو غير مباشرة (على شكل قروض).

وتعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، و يطلق على عملية التبادل الدولي مستعملو الخدمات أيضا اصطلاح التجارة الخارجية أو التجارة الدولية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé a compte d'auteur, 2005, p12 .

كما تعرف التجارة الدولية ( الخارجية ) بأنها انتقال المنظم لمستهملوا الخدمات عبر الحدود الجغرافية للدول، بهدف تحقيق ربح و التعاون بين الدولة تشمل تجارة السلع بشقيها: البضائع و الخدمات، بما فيها السلع الرأسمالية و الاستهلاكية والخدمات بأنواعها كالخدمات المالية الاستثمارات بأنواعها، وصناعات البرمجيات الرقمية، و خدمة التصاميم الهندسية و ما شابه و تعتبر التجارة الدولية جزءا مهما من مكونات الدخل الكلي<sup>2</sup>.

ويلاحظ من هذه التعاريف أن الاقتصاد الدولي لا يختلف بشيء عن مضمون عمم الاقتصاد، فكلاهما يتعامل على أساس تبادل السلع و الخدمات ورؤوس الأموال و انتقال الأفراد في حدود جغرافية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات وذلك رجع إلى التخصص و تقسيم العمل، بهدف تحقيق المنافع.

وتختلف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية في:

- تقوم التجارة الداخلية بين الأفراد و وحدات اقتصادية تضم حدود سياسية واحدة، و بالتالي يخضعون لقانون واحد و عادات وتقاليد و نظم تجارية واحدة، في حين إن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد و وحدات تنتمي لدول مختلفة لكل منها قوانينها و تقاليدها ونظمها التجارية.

<sup>1</sup>حريي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحميل الكمي)، دار وائل للنشر عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 233.

<sup>2</sup>عبد الرازق بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص: 438.

- إن الأفراد ينتمون إلى وحدات سياسية مختلفة و يخضعون لقوانين و قواعد متباينة فلكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها و التي تهدف من ورائه إلى تحقيق بعض الأهداف القومية و التي تتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم، و بالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عندما لتفرقة بين شخص و آخر يتمتع بجنسية الدولة، فيحين أنها تحرص على معاملة الأجانب بأسلوب يختلف عن ذلك الذي تعامل به مواطنيها.
- اختلاف طبيعة الأسواق من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي، و اختلاف الأسواق بين الدول يتمثل في اختلاف أذواقهم و ميولهم و طباعهم و بيئتهم، مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم لسلع و الخدمات، بالإضافة إلى تباين الحواجز الطبيعية و الإدارية و السياسية، فالبعد الجغرافي و ما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل و الإجراءات الإدارية التي يتعرض لها انتقال السلع عبر الحدود السياسية(مثل الشهادات الصحية التي ثبت خلو السلع القادمة من بلاد أخرى من الآفات أو الملوثات)أو الحواجز الاقتصادية أو السياسية( مثل الحواجز الجمركية أو تصاريح الاستيراد و التصدير)كلها عوامل تفصل الأسواق عن بعض.

• اختلاف الوحدات النقدية و النظم المصرفية بين الدول يعتبر عاملا من عوامل التفرقة بين الدول، كل دولة لها جهاز مالي ومصرفي و عملة وطنية تختلف عن الأخرى.

• اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال و هي العمل و رأس المال و الموارد الطبيعية، لا تتوقع أن تنشأ داخل البلد الواحد اختلافات في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج، أما إذا انتقلنا إلى المستوى الدولي فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي من حيث قابليتها للتنقل، وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة و الاختلاف أيضا في أسعار السلع الواحدة من دولة لأخرى. و هذا يرجع بصفة أساسية إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج لتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة و اليسر التي تنتقل بها من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، و هذا من شأنه أن يخلق اختلافا واضحا في تكلفة إنتاج السلع و الخدمات و بالتالي اختلافا في أسعارها، و هذا يعتبر من أهم العوامل التي تفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

<sup>1</sup>- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 234-235.

يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي حيث تخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع و تتبادلها مع غيرها من الدول، وترتبط ظاهرة التخصص بين الدول المختلفة بظاهرة التجارة الدولية ارتباطا وثيقا فالتخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج و من ثم تستطيع كل دولة إنتاج السلع المتخصصة في إنتاجها بكميات كبيرة أكبر من حاجتها الاستهلاكية، وبذلك يمكن القول أن التخصص بين الدول هو الأساس القوي لقيام التبادل الدولي، و بإمعان النظر في تخصص الدول نجد أن يرجع إلى عدة عوامل مختلفة بعضها جغرافي يتعلق بالبيئة، وبعضها متصل بمراحل النمو الاقتصادي التي تمر به البلاد، و بالإطار السياسي و الاجتماعي الذي تعيش فيه، و يمكن القول بصفة عامة أن أسس قيام التخصص الدولي-وبالتالي التبادل الدولي بين الدول المختلفة -ترجع إلى عدة عوامل متعددة ومتشعبة ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

**المناخ (البيئة الطبيعية):** المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة و نفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، فالحرارة و متوسط كمية الأمطار والرطوبة تختلف من دولة إلى أخرى ولذا فهي تؤثر تأثيرا ملحوظا على الإنتاج الزراعي الذي يتوقف على هذه العوامل مما يؤثر بدوره في تحديد التخصص و التبادل الدولي، ومع ذلك ورغم أهمية المناخ كعامل أساسي في قيام التخصص الدولي و بالذات في الإنتاج الزراعي إلا أن العامل الذي بدأ يضعف تدريجيا بسببا لتقدم العملي (مثلا المطاط الصناعي حل محل

المطاط الطبيعي) و كما أصبح بالإمكان إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم و الظروف الإنتاجية المطلوبة.

### المطلب الثالث: أهداف سياسات التجارة الخارجية

تختلف أهداف السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة سواء كانت تقييدية أو الحرية، وعليه يمكن أن نذكر السياسة التجارية الدولية دون التفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو حمايتها وهي:

**تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** ويتم ذلك على أساس تعظيم عائدات والموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي، و يعرف ميزان المدفوعات "بأنه الحالة التي تكون فيها الجهة المدينة تساوي الجهة الدائنة في المدفوعات المستقلة" فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات و طبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

**تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:** و يأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية و التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير و تشجيع إقامة مناطق حرة، و توفير الحوافز و المزايا اللازمة لزيادة و تشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في

ذلك تسهيل الإجراءات و توفير إطار مؤسس نو بنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير، سواءا لاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي.

**حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:** وتعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور و نفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة من المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش<sup>1</sup>.

**حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية:** قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد و لا شك أن مثل هذه التقلبات، أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها و طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج، لذا أصبح من و طلب السياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها، و في ظروف البيئة الدولية المعاصرة، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية أصبحت أكثر من أي وقت مضى ، مهمة المجتمع الدولي كله، مما يستدعي بذل جهد دولي مشترك لتصدي لمثل هذه الظواهر.

<sup>1</sup> - سمير شنيبي، التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التنسيب، فرع التحميل الاقتصادي، جامعة بنينيو سفيخده، 2005-2006، ص 25-26.

**حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق:** الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، و يقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحمية و لذلك فإن الدولة التي تستشعر أي بادرة للإغراق تتسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي، فتدخل بفرض الرسوم المرتفعة و أحيانا يمنع الاستيراد كلياً<sup>1</sup>.

**حماية الصناعات الناشئة:** تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية و هذا بغرض حمايتها من منافسة الصناعات الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الإنتاجي والسياسات الاحتكارية.

إلا أنه يجب التفريق بين هدف الصناعات الناشئة و هدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالباً ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة و علاقتها بميزان المدفوعات

<sup>1</sup> - عادل أحمد حشيش و مجدي حمود شيا، مرجع سبق ذكره، ص: 236.  
<sup>2</sup> - عائشة شرقاوي، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد دولي، جامعة الجزائر 03، 2001، 2002، ص: 21.

إن سياسة سعر الصرف تلعب دوراً جوهرياً في استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التوازن الخارجي المنشود والذي ينعكس بدوره على معدل النمو الاقتصادي حيث أن الاختلالات الخارجية عادة ما تعود إلى التقييم الخاطئ للعملة الوطنية (تقويم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية Overvalued) وهو الأمر الذي يؤثر على المنتجات الوطنية بحيث تصبح أسعارها غير تنافسية في الأسواق الخارجية ، وعلى العكس من ذلك تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة Devaluation إلى انخفاض تكلفة الحصول على المنتج المحلي في الأسواق الأجنبية مما يزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات الميزان التجاري خاصة ) و تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وهو الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الوضع الإقتصادي العام.

### المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة تخفيض قيمة العملة

إن سياسة تخفيض سعر الصرف ليست مجرد مسألة تكتيكية تنتهج لتصحيح الأسعار المحلية وزيادة تنافسيتها بقدر ما هي قضية إستراتيجية تتمثل في تحديد سعر الصرف دون قيمته الحقيقية والحفاظ عليه المدة معينة لترويج الصادرات المصنعة محلياً وتعزيز تنافسية العملة الوطنية والحفاظ على التوازن الخارجي ، وهو النهج الذي تبنته الكثير من البلدان حيث أن سعر الصرف التنافسي بعد اليوم مكوناً أساسياً للنمو والعمالة في هذه الدول.

## 1- مفهوم سياسة التخفيض:

إن الحديث عن ماهية سياسة تخفيض قيمة العملة يجرنا إلى التفريق بين هذا المفهوم و مفهوم آخر كي لا يتم الخلط بينهما، حيث يجب التفريق هنا بين مصطلح التخفيض الذي يعبر عن عملية ذات طابع تقني محدد من طرف السلطات النقدية و مصطلح الانخفاض في قيمة العملة الذي يشير إلى تدهور ما يصيب العملة ويعبر عن ظاهرة إقتصادية ناتجة عن مؤثرات خارجية و عوامل لا يمكن التحكم فيها والتي تعود أساسا إلى تفاعل قوى العرض والطلب.

بناء على هذا فإن عملية التخفيض تمثل قرارا تتخذه السلطات النقدية بهدف تغيير سعر الصرف الرسمي العملة بلد ما بالنسبة إلى عملة دولية أخرى تمثل عملة مرجعية للتخفيض ( ذهب ، دولار ، يورو،...) وذلك بغية تحقيق هدف أساسي يتمثل في إعادة التوازن الميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

إن التخفيض هو إجراء تنتهجه السلطة النقدية بغرض التأثير على معدل الصرف الأجنبي للعملة المحلية مقارنة مع العملات الأخرى ، و من المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحويل الإنفاق من طرف المستهلكين ( المحليين والأجانب ) مما يعمل على إحداث تحسن في الإقتصاد الوطني ، و لقد إرتبطت هذه السياسة بشكل كبير مع برامج

<sup>1</sup> أمين صيد سياسة الصرف كدادة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2013 ، ص 157

التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض حجم الإختلالات الخارجية خاصة في الدول النامية.<sup>1</sup>

تكن ماهية سياسة التخفيض في التقليل المتعمد في قيمة العملة المحلية و ذلك بتقليل معدل سعر الصرف قيمة العملة هو قرار السلطات النقدية تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الرسمي ، وبمعنى آخر تخفيض الأجنبية بحيث تصبح تساوي مقارنة مع هذه العملات أقل مما كانت عليه سابقا.<sup>2</sup>

2- أسباب التخفيض: إن أسعار الصرف غير الواقعية و المنفصلة عن الواقع الإقتصادي تحمل في طياتها إنعكاسات اقتصادية غير سليمة تتمثل إجمالاً في الإختلالات الاقتصادية ( الداخلية و الخارجية ) و الإضطرابات في مؤشرات الإقتصاد الكلي.

كل هذا ناهيك عن توسع شبكات هروب العملة الصعبة وانهيار النظم الجبائية وازدهار السوق الموازية وبالتالي هناك عدة أسباب تفرض على الدولة التوجه إلى سياسة تخفيض قيمة العملة نذكر منها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>Samson Kwalingana, The short run and long run trade balance response to exchange rate changes in Malawi journal of Development and Agricultural Economics, Vol. 48, May, 2012, 221

<sup>2</sup> Mokhtar Kheladi , Introduction aux relations économiques internationales , OPU, Alger, 2010 ,p 45

<sup>3</sup>أمين صيد سياسة الصرف كدادة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 159، 160.

- مواجهة مخاطر أسعار الصرف المغالى فيها و المشاكل المرتبطة بميزان المدفوعات التي يعكسها عجز في الحساب الجاري حيث أن تحسين هذا الأخير و تصحيح الخلل فيه بعد السبب الرئيسي للتخفيض.
- زيادة التكاليف النسبية المحلية مقارنة بالتكاليف في الدول الأجنبية.
- تدهور القدرة التنافسية للسلع الوطنية، وبالتالي فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى توسيع أسواق الصادرات المحلية و هو ما ينعكس بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي.
- إنخفاض الإحتياطيات من العملات الأجنبية بسبب تحول حاملي الأصول المالية من المواطنين و الأجانب من العملة المحلية إلى العملات الأجنبية بسبب عدم ثقتهم في ثبات سعر الصرف المحلي وهو الوضع الذي يمثل ضغوطات على الإحتياطيات من النقد الأجنبي.
- مواجهة أخطار إرتفاع سعر الصرف الحقيقي ( السوق الموازية ) و الحيلولة دون ذلك وبالتالي تحقيق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن هذه الزيادة في الأسعار أن تخفض من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.

---

-مبارك بوعشة ، السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية خلال الفترة 1981 - 1993 مجلة العلوم الإنسانية - بحرت مصريه جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد 12 ، 1999 ، ص 83 المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بيان  
-صبحي حسون الساعدي ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 07، 2011 ، ص 91

- لجوء السلطات إلى الإقتراض الخارجي للحفاظ على نسبة معينة من الإحتياجات الأجنبية و هو الأمر الذي يؤدي إلى تنامي حجم المديونية الخارجية وهو ما يعتبر مؤشرا على حدوث مشاكل تتعلق بقيمة العملة لذلك تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمتها.
- إرتباط العملة المحلية بكتلة نقدية معينة وتأثرها بذلك ، حيث أن التغير الحاصل في قيمة العملة السيادية ينعكس على قيمة بقية العملات المرتبطة بها.

عموما تلجأ الدول إلى تخفيض سعر صرف عملتها من أجل السماح بتقليص الفارق بين سعر الصرف الإسمي و سعر الصرف الحر ( السوقي) ، كما يمثل التخفيض وسيلة متاحة أمام الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها لما له من أثر واضح في زيادة الصادرات وتقليص الواردات.<sup>1</sup>

3- آثار سياسة التخفيض: فضلا عن الآثار المرتقبة التي تجرّها سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات والتوازن الخارجي بشكل عام ( تصحيح العجز أو تقليله ) هناك آثار أخرى تحمل طابعا داخليا تتعلق بمستويات النشاط الإقتصادي وتوزيع الدخل والموازنة العامة وإعادة توزيع الموارد.

يمكن ايجاز مختلف هذه الآثار فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>سمية زيرار ، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970 - 2004 ، رسالة تحرح لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ماي ، 2007 ، ص 12

<sup>2</sup>أمين صيد سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مرجع سابق ، ص 161 - 163 .  
-صبيحي حسون الساعدي ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مرجع سابق ، ص 92 - 93

- للتخفيض أثر واضح على الصادرات والواردات ( الميزان التجاري ) وذلك من خلال زيادة الصادرات التي تصبح أسعارها أقل وتقلص الواردات التي تصبح أسعارها أعلى.
- تؤثر سياسة التخفيض كذلك على الميزان المالي و حركة رؤوس الأموال حيث أن تخفيض قيمة العملة المحلية يدفع العملاء الإقتصاديين إلى إخراج رؤوس أموالهم لتلافي الخسائر المحتملة لهذا التخفيض أو بحثا عن أرباح محتملة في الأسواق الخارجية.
- يؤثر التخفيض كذلك على عبء القروض الخارجية و يختلف هذا الأثر تبع لحالة التونسية للبلاد ( دائئا أو مدين ) وتبعاً للعملة المسدد بها هذا الدين ( العملة المحلية أو الخارجية )
- يؤثر التخفيض على النشاط الإقتصادي حيث أن ارتفاع أسعار الواردات سوف يفرض على المتهمين الإقتصاديين تقليص الطلب على السلع الأجنبية و تحويل جزء منه إلى السلع المحلية و هو ما يحفز العسبة الإنتاجية وبالتالي زيادة النشاط الإقتصادي .
- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الدخل القومي و التوظيف نتيجة ارتفاع الصادرات و إنخفاض الواردات و هذا الارتفاع يمس خاصة القطاعات المصدرة،

- بوعتروس عبد الحق ، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية - بحوثصية - جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد 31 ، جوان ، 2008 ، ص 107 - 108

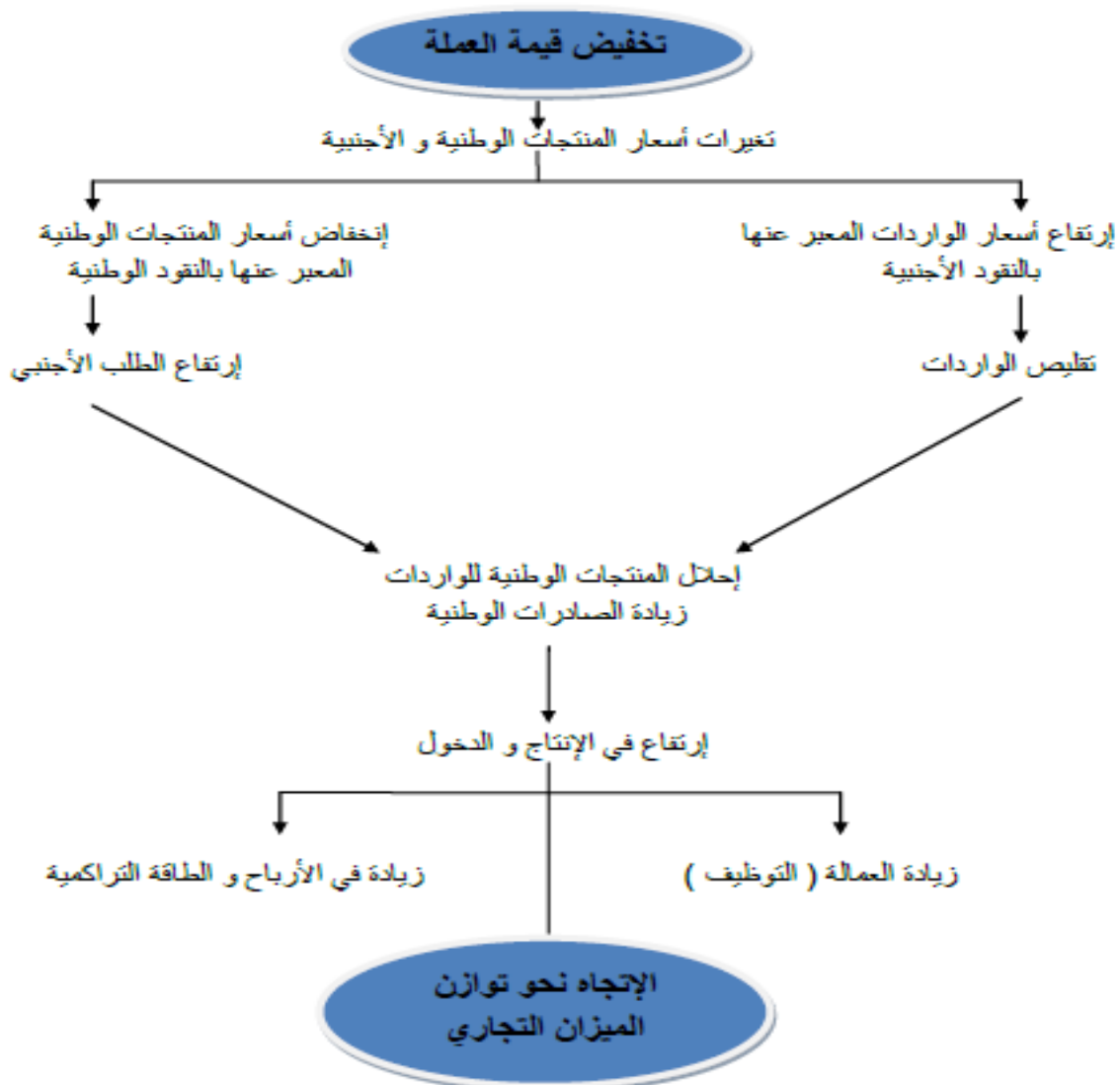
ومن ناحية أخرى فإن السلع المحلية المتجه من طرف قطاعات تستعمل سلعا أولية أو منتجات نصف مصنعة مستوردة سوف تشهد ارتفاعا في مستوى أسعارها الشيء الذي يخفض من القدرة الشرائية للمستهلكين ( خاصة إذا كانوا ينتمون إلى فئة العمال في القطاعات غير المصدرة ).

- يؤثر التخفيض كذلك على الموازنة العامة للدولة بتأثيره على كافة بنودها ( النفقات الجارية الأجور المستلزمات السلعية، التحويلات الجارية، الإيرادات العامة ) بحيث يسري تأثيره على جميع مكونات هذه الميزانية ، وتزداد حدة التأثير كلما زادت درجة تدخل الدولة في إدارة النشاط الإقتصادي واعتماد الموازنة العامة كأداة لتحقيق أهداف إجتماعية.

- يساعد التخفيض كذلك على إعادة توزيع الموارد لصالح النشاطات المصدرة التي زادت تنافسيتها السعرية في السوق العالمية و هو الشيء الذي يؤدي إلى إعادة توجيه الموارد المحلية لصالح المنتجات المصدرة.

يمكن تلخيص جل الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة في الشكل الاتي:

الشكل ( 2 - 4 ) : السلسلة المنطقية لتخفيض سعر صرف العملة



المصدر : مبارك بوعشة ، مرجع سبق ، ص 86 .

## المطلب الثاني : فعالية سياسة التخفيض في معالجة الإختلال الخارجي في الدول النامية

ذكرنا سابقا أن سياسة تخفيض قيمة العملة ينتج عنها مجموعة من الآثار تمس جوانب مختلفة من المنظومة الاقتصادية المحلية و التي ترتبط أساسا بالبناء الإقتصادي و هيكل التجارة الخارجية، وهو ما أدى بالكثير من الدول إلى اعتماد هذه السياسة كإلية عملية لتصحيح الإختلال الخارجي ونخص بالذكر هنا الدول النامية و يرجع كل هذا إلى أن

سعر الصرف التنافسي بعد اليوم مكونا إستراتيجي للنمو و العمالة في هذه الدول ، حيث يسمح هذا السعر للعملاء الإقتصاديين و الشركات المحلية بالإستفادة من النمو السريع في معدلات التبادل التجاري و يجذب الشركات الدولية التي تبحث عن المكان الأفضل لتصريف سلعها ، و كل هذا من شأنه أن يخلق نتائج إيجابية على صعيد التطور التكنولوجي المحلي و تحسين عملية الإنتاج بأفضل الوسائل التكنولوجية المتوفرة و بأفضل الأدوات التسويقية للاقتصاد العالمي ، فضلا عن هذا يعمل سعر الصرف التنافسي على تعزيز آثار إنتاج الصادرات على غيرها من القطاعات المحلية كما تنتظر القطاعات المنافسة للواردات إلى أسعار الصرف كالمصدر الأهم لحمايتها إن لم يكن الوحيد.

رغم كل هذا قد ينطوي التخفيض غير المدروس في القيمة الخارجية للعملة المحلية على مخاطر كثيرة ، فقد يؤدي إلى تكريس التضخم نتيجة إرتفاع تكلفة السلع المستوردة ، كما قد يترتب عنه آثار سلبية على الميزانية حيث أن التخفيض من شأنه أن يزيد حجم عبء الديون الخارجية على الدولة والشركات المحلية على حد سواء

### 1-التخفيض و صادرات الدول النامية :

من المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات وهو الإجراء الذي تلجأ إليه الدول النامية في هذا الصدد و ذلك بإنعاش قطاعات التصدير والقطاعات المنافسة للإستيراد بغرض زيادة احمـد الصادرات ورسيد الدولة من النقد الأجنبي موازاة مع كبح الواردات وتعويضها بالسلع المحلية ( ينتج عنه كذلك تقليص مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي ) ، إلا أنه غالبا ما تستغرق هذه العملية ( تخفيض الصادرات وتقليص الواردات ) بعض الوقت قبل أن تأتي بنتائجها تبعا لظروف الأسواق الدولية كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر العوامل والشروط التي ذكرناها آنفا وهو ما يضعنا أمام حتمية طبيعة الظروف الخاصة بالدول النامية.

**1 - 1 المحددات تطور حجم وهيكل صادرات الدول النامية :**

نذكر في هذا المجال نوعين من المحددات هما : المحددات الداخلية و المحددات الخارجية نستعرضها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

**1 - 1 - 1 المحددات الداخلية :**

يمكن حصر هذه المحددات في النقاط التالية:

- طبيعة الهيكل الإقتصادي : يعتبر من أهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم و هيكل صادرات الدول النامية و الذي يتميز بالتخلف والتبعية للدول الصناعية المتطورة نتيجة إستمرار تبعات الإستعمار وانعدام امبدأ حرية التجارة و تأثر شعوب الدول النامية بمجموعة من العادات والتقاليد الموروثة ، كل هذه العوامل و عوامل أخرى أدت إلى إختلال الهيكل الإقتصادي والبنيان الإنتاجي وبالتالي إقتصرت صادرات الدول النامية على المنتجات الخام و الأولية.

- **دوال الإنتاج** : ينحصر الإنتاج في الدول النامية على المنتجات الأولية ( زراعية وصناعية ) و بالتالي فإنخفاض الإنتاجية هو أحد المعالم الأساسية لدوال الإنتاج في هذه الدول ، وهو ما يشكل عقبة رئيسية في جانب العرض المحلي للمنتجات الوطنية وهو ما يؤثر سلبا على الصادرات ولا مفر من هذه التبعات السلبية إلا بتتنوع الإنتاج وتحسين نوعيته عن طريق التنمية الإقتصادية السليمة التي تمس كافة قطاعات الإقتصاد المحلي.

- **الضغوط السكانية** : يعتبر النمو السكاني السريع من أبرز مميزات الدول النامية، وهو ما يفرض توجيه جزء كبير من الموارد الإقتصادية نحو إشباع حاجيات السكان ( من سلع وخدمات ) الذين يزيد عددهم بمعدل غالبا ما يفوق الزيادة الحقيقية في الناتج

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى ، الإقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2007 ، ص 110 - 136

السلعي وإرتفاع مستوى العمالة ( الحقيقية و المقنعة ) وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية بما في ذلك السلع القابلة للتصدير.

**-معدل ونمط الإستثمار :** تعتبر طريقة تخصيص و توزيع الإستثمارات من العوامل المؤثرة في حجم وهيكل الصادرات في الدول النامية التي لا تضع معظمها في عين الإعتبار وهي بصدد توزيع الإستثمارات ضرورة أن يكون تخطيط الصادرات عنصرا أساسيا في تحديد نمط توزيع هذه الإستثمارات في الوقت التي تعاني فيه من عجز دائم في موازين مدفوعاتها.

**-السياسة التجارية :** تساهم السياسة التجارية في تحسين معدلات التبادل التجاري عن طريق تطبيق توليفة من الإجراءات كنظام التعريفات و الحصص و الإتجار الحكومي و غير ذلك من أساليب الرقابة على سير المعاملات التجارية الخارجية ، كما أن السياسة التجارية التي بدأت تنتهجها الكثير من الدول النامية من أجل زيادة إيراداتها التصديرية وتحسين معدلات تبادلاتها التجارية تعتمد بدرجة كبيرة على ما تنتجه الدول المتقدمة من سياسات إنتاجية وتجارية مقابلة ومدى إستجابتها لمقتضيات التعامل الدولي في مواجهة مشاكل التجارة والتنمية في تلك البلدان.

### 1-1-2 المحددات الخارجية:

تعود هذه المحددات إلى عنصرين أساسيين هما:

**-تطور مستوى الطلب الخارجي :** إن المتتبع لحجم صادرات الدول النامية اليوم يرى أن هناك اتجاها طويلا الأمد يتجلى في تباطؤ الزيادة في طلب الدول المتقدمة والصناعية خصوصا على صادرات الدول النامية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إتجاه معدلات التوسع في صادرات هذه الدول ( المتمثل أساسا في المنتجات الأولية ) إلى الإنخفاض التدريجي و هو الأمر الذي يحدث في سوق النفط مؤخرا .

ويمكن إرجاع كل هذا إلى عدة إعتبارات أهمها السياسات الإنتاجية التي تنتهجها الدول المتقدمة وما ترتب عنها من تغير في بنية طلبها على المنتجات الأولية من الدول النامية إضافة إلى العراقيل الموضوعة من طرف الدول المتقدمة أمام وارداتها من الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة وكذلك التكتلات المادية وأثرها على تطور حجم الصادرات.

**- اتجاهات شروط التبادل التجاري :** بعد الإتجاه الحالي لمعدل التبادل التجاري متدهورا بصورة تؤثر سلبا على الدول النامية وهو الشيء الذي أثبتته معظم الدراسات التطبيقية للأمم المتحدة ، ويعتبر هذا أحد العتبات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول في سبيل تحقيق عملية التنمية حيث أنها تعتمد أساسا على تصدير السنوات الأولية الزراعية و المعدنية حيث أن الإنتاج الأولي بعد عصب النشاط الإقتصادي فيها ، و عليه قد رمزي تدهور معدلات التبادل أساسا إلى عوامل كامنة في جانبي العرض والطلب.

## 1-2 مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدول النامية :

إن تحقق مرونة كافية للطلب الخارجي على الصادرات تماشيا مع سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية لا يؤدي بالضرورة إلى تنامي حجم هذه الصادرات و هذا راجع إلى وجود العديد من العقبات التي ترتبط بخصائص الإقتصاد المحلي في هذه الدول ، فكما ذكرنا سابقا تتمثل معظم صادرات الدول النامية في المواد الأولية و التي تنسم بتقلب أسعارها في السوق العالمية إضافة إلى أن الطلب العالمي عليها يتجه إلى الانخفاض في المدى المتوسط و الطويل ، كما أن النشاط الإقتصادي في الدول المتقدمة و التي تستورد صادرات الدول النامية يتعرض عادة إلى فترات من الركود الإقتصادي و الذي ينعكس على حجم الطلب الخارجي على منتجات الدول النامية ، وهذا ما يعني

أنه ليس بالضرورة أن يتزايد الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول بمجرد إنخفاض أسعارها<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى هذا ، يستلزم نجاح سياسة التخفيض أن يكون هيكل الإنتاج المحلي للصادرات قادرا على التكيف مع تنامي حجم الطلب الخارجي على هذه السلع وهو الشيء الذي تفتقده الكثير من الدول النامية حيث أنها تواجه العديد من العراقيل في إطار زيادتها لإنتاج السلع الموجهة للتصدير والذي يتطلب تكثيف عمليات استغلال الموارد العاطلة والإمكانيات المتاحة لتحفيز قطاع الصادرات و هو الشيء الذي يتطلب توفر العديد من الشروط التي تفتقر إليها معظم الدول النامية.

### 1-3 ثبات مستوى الأسعار المحلية في الدول النامية :

إن الوصول لتحقيق الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة يتوقف كذلك على طريقة تعاطي السلطات النقدية مع أي موجات تضخمية محتملة ، والتساؤل يطرح هنا عما إذا كان تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية لمرة واحدة أم أنه سوف يؤدي إلى زيادات إضافية في الأسعار وإلى زيادة معدل التضخم.

هذا يعني أن فعالية سياسة التخفيض تتوقف على مدى إستقرار الأسعار الداخلية للصادرات أي أنه في حالة إرتفاع الأسعار محليا توازيا مع إنتهاج سياسة التخفيض فإن هذه الأخيرة ستفقد جدواها وتتعدم فاعليتها وبالإسقاط على حالة الدول النامية نرى أن السمة الأساسية فيها هي إنعدام المرونة الكافية للجهاز الإنتاجي و هو الشيء الذي يضعها تحت وطأة الضغوط التضخمية.

وبناء على هذا قد يصاحب تخفيض قيمة العملة ارتفاع محسوس في السعر المحلية بنسبة تفوق أو ساوت انسية التخفيض ، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على تحقيق

<sup>1</sup> أمين صيد ، سياسة الصرف كاداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مرجع سابق ، ص 192 - 193.

المزايا التي وضعت من جلب هذه السياسة والتي تتمثل أساسا في إعطاء ميزة تنافسية للصادرات المحلية.

## 2-التخفيض و واردات الدول النامية :

ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يعمل على رفع اسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثبات هذه الأسعار مقومة بالعملة الأجنبية ، مما يعني تقليص الواردات وخفض الطلب المحلي عليها بالتوازي مع تحفيز الصادرات وتنامي حجم الطلب عليها وهو الشيء الذي ينعكس بالإيجاب على الميزان التجاري وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، وهذا لا يتأتى إلا في ظل توافر شروط معينة تتماشى مع طبيعة الإقتصاديات المحلية في الدول النامية.

## 2-1 مرونة الطلب الداخلي على واردات الدول الأخرى :

يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية للواردات بنفس نسبة التخفيض ( أو أكبر منها إلى تقلص طلب المستهلكين المحليين على هذه السلع المستوردة بنسبة أكبر من نسبة التخفيض وهو الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الواردات ، إلى أن طبيعة الهيكل الإنتاجي والثقافة التنموية المحدودة في الدول النامية يحولان دون الوصول إلى النتائج المرجوة من إنتهاج سياسة التخفيض خاصة في جانب الواردات ، ويكمن السبب وراء هذا إلى إفتقاد هذه الدول إلى شروط جوهرية في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، حيث أن الجهاز الإنتاجي في هذه الدول يعاني من محدودية كبيرة لإنتاج السلع البديلة للواردات و بأسعار تنافسية ، كما أن معظم واردات الدول النامية تحصل عليها من العالم الخارجي ( الدول المتقدمة و الصناعية ) وهي سلع استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها كما أنها لا تنتج محليا مثل الغذاء والدواء والتجهيزات الإلكترونية ... إلخ.

وبناء على هذا فإن سياسة التخفيض ستكون عاجزة أمام تحقيق هدف تقليص الطلب المحلي على الواردات حتى وان ارتفعت أسعارها نتيجة إنتاج هذه السياسة.

## 2-2 مرونة العرض الخارجي للواردات:

حتى تصل سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحقيق الهدف الخاص بكبح عملية الإستيراد من خلال الحد من تنامي حجم الواردات يجب أن يتوفر شرط خاص بحجم العرض الخارجي للسلع الأجنبية ، ويتمثل في حتمية أن لا تعتمد الدول المتقدمة إلى اعتماد أسلوب الإغراق بتخفيض قيمة أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة المحلية، وهو الأمر الذي يحلم بقاء الأسعار المحلية للواردات على حالها قبل القيام بسياسة التخفيض ، وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن تحافظ هذه السياسة على فعاليتها في الحد من الواردات<sup>(1)</sup> .

## خلاصة الفصل:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلالت وسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفق القوى السوق(العرض والطلب)في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف

<sup>1</sup> الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ، 1992 ، ص 31.

تبعاً لتعدد أنظمتها ، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، و ذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة، و التي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

و بمعرفة ماهية سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه، وكذا أنظمتها و مختلف النظريات المفسرة لها و كذا مفهوم الميزان التجاري وأهميته و العوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى تحليلنا لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية و تخفيض قيمة العملة و مدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري، ننتقل إلى الدراسة التحليلية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري في الفصل الموالي.

## المبحث الأول: سعر الصرف

أبرز ما ميز أسواق الصرف الدولية خلال سنة 2017، الارتفاع المعبر للأورو مقابل الدولار و عملات الدول الناشئة، بما في ذلك عملات مجموعة البريكس والنرويج وتركيا.

ارتفع الأورو مقابل الدولار بنسبة 2,1% في المعدل السنوي وبنسبة 12,3% في المعدل الشهري (ديسمبر 2017 مقارنة مع ديسمبر 2016). مقابل عملات البلدان الناشئة وعلى أساس المعدل الشهري (ديسمبر 2017 مقارنة مع ديسمبر 2016)، ارتفع الأورو، مقابل الروبل الروسي بنسبة 6,2% ، وبنسبة 23,3% ، مقابل الليرة التركية وتقريبا ب 10% ، مقابل الريال البرازيلي.

**الجدول (I - 01): تحسن قيمة الأورو مقابل بعض العملات: كمتوسط شهري (ديسمبر 2017 مقارنة بديسمبر 2016)**

الدولار الأمريكي	12,3%	اليوان الصيني	6,97%
الجنيه الإسترليني	4,52%	الروبل الروسي	6,16%
الليرة التركية	23,3%	الريال البرازيلي	9,98%
الرانند جنوب إفريقي	6,64%	الروبية الهندية	6,3%
الكرونة النرويجية	9%	الين الياباني	9,12%
الفرنك السويسري	8,7%		

المصدر: بنك الجزائر ، الموقع الشبكي: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من ناحية أخرى، ومقابل الدولار الأمريكي، شهدت أسعار صرف عملات البلدان الناشئة والنامية تطورات متباينة. انخفض الريال البرازيلي مقابل الدولار بنسبة 1,8% بين ديسمبر 2016 وديسمبر 2017، بينما شهدت عملات البلدان الأربعة الأخرى من مجموعة البريكس ارتفاعات، بنسبة 6,1% للروبل الروسي و 6,5% للروبية الهندية و 6,8% لليوان الصيني و 11% للرانند جنوب إفريقي.

أما بالنسبة للدينار الجزائري، ففي ظرف يتميز بشبه استقرار لأسعار الصرف الأورو/ الدولار، بأسعار الصرف لنهاية الفترة في أسواق الصرف الدولية بين جوان 2016 وجوان 2017، عرف السداسي الثاني من 2016 والسداسي الأول من 2017

فترة استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملتين الرئيسيتين للمعاملات الخارجية للجزائر.

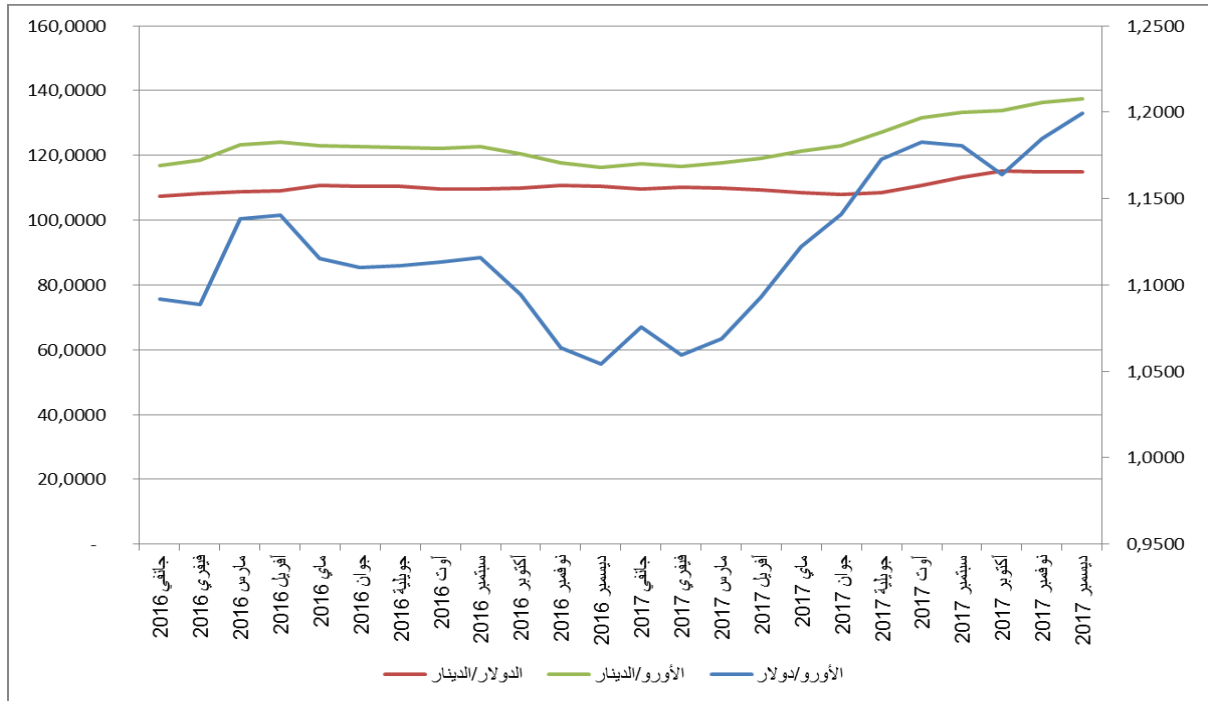
في 2017، أدى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار 12,3% ومقابل عملات البلدان المتقدمة والناشئة (الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر)، إلى نفس اتجاه تطور سعر الصرف الأورو مقابل الدينار.

هكذا، وبالمتوسط السنوي، انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3,3% مقابل الأورو في 2017، مقابل انخفاض ب 8% بين 2015 و 2016. مقابل الدولار الأمريكي، انتقل سعر صرف الدينار من 109,4654 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 110,9610 دينار في 2017، أي بانخفاض طفيف قدره 1,4%، مقابل انخفاض ب 8,2% في السنة السابقة.

بالمتوسط الشهري، انتقل سعر صرف الدينار من 110,9002 دينار للدولار الواحد في ديسمبر 2016 إلى 115,2419 ديناراً للدولار الواحد في ديسمبر 2017، أي بتراجع قدره 3,8%.

على أساس سعر الصرف في نهاية الفترة، انخفضت قيمة الدينار بنسبة 15,4% مقابل الأورو وبنسبة 3,8% مقابل الدولار بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية ديسمبر 2017. حدثت الانخفاضات المعتبرة في سعر صرف الدينار في السداسي الثاني من 2017، حيث سجلت -10,5% و -6,2% مقابل الأورو والدولار، على التوالي.

## الشكل (1-2): تطور أسعار صرف الدينار



المصدر: بنك الجزائر ، الموقع الشبكي: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

في ظرف يتميز باستمرار الاختلالات في الحسابات الخارجية والعامّة وبالتطور غير الموازي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما فارق التضخم مع شركائنا التجاريين الرئيسيين، يعكس انخفاض سعر صرف الدينار، خاصة مقابل الأورو، إلى حد كبير، تطور أسعار صرف عمليتي التسديد الرئيسيتين للجزائر - الأورو مقابل كل العملات تقريبا والدولار مقابل بعض عملات البلدان الشريكة.

### المبحث الثاني : اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر

#### المطلب الأول : الصادرات في الجزائر

"في سياق انتعاش معتدل للاقتصاد العالمي، الذي لازال هشاً وعرضت لمخاطر مختلفة، واصل نمو التجارة الخارجية تراجعاً، لينتقل معدله من 2,7 ٪ في 2015 إلى 2,2 ٪ في 2016، عاكساً، على وجه الخصوص، الركود المتواصل وتباطؤ التجارة في البلدان الناشئة واتجاه تصاعدي للسياسات الحمائية.

#### أسعار البترول:

بعدما عرف انخفاضاً على مدار سنة 2015 ، عاد سعر البرنت إلى الارتفاع خلال سنة 2016 ، منتقلا من حوالي 26 دولار في شهر جانفي إلى ما يفوق 50 دولار خلال صائفة نفس السنة .نجم هذا الارتفاع، أساسا، عن توقف الإنتاج في عدة بلدان منتجة، من بينها فنيزويلا ونيجيريا وليبيا، التي تواجه صراعات داخلية .كما استفاد سعر البرنت من الانتعاش النسبي للطلب العالمي، اقترانا مع ازدياد النشاط الاقتصادي .أخيرا، واستنادا للاتفاق الموقع في نهاية شهر نوفمبر على تقليص الإنتاج من طرف بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول والبلدان المنتجة للبترول خارج المنظمة، أنهى سعر البرنت السنة ببلوغه سعر يفوق 55 دولار .

### أسعار المواد الأولية غير الطاقوية:

على العموم، سجّلت أسعار المواد الأولية غير الطاقوية زيادات معتدلة .تفسّر عدّة عوامل، بدرجات متفاوتة، هذا التطور بما فيها ارتفاع أسعار البترول، كمدخل وانتعاش نسبي للطلب العالمي والتوقعات المرتبطة بإعلانات الرئيس الجديد للولايات المتحدة، خصوصا في مجال دفع الاستثمارات في البنى التحتية.

### أسعار الذهب:

في ظل بيئة اقتصادية غير مواتية للاستثمار، بمعدلات سلبية في أوروبا، وآداءات اقتصادية أضعف من المتوقع في الولايات المتحدة خلال السداسي الأول من سنة 2016 ، شهد الطلب على الذهب ارتفاعا، باعتباره قيمة آمنة .وعليه، عرف سعر الذهب اتجاهاً تصاعدياً خلال السداسي الأول، ليتغيّر هذا الاتجاه في السداسي الثاني، عاكسا اهتمام المستثمرين بالدولار الأمريكي، تماشياً مع توقعات ارتفاع أسعار الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، التي تأكّدت في 14 ديسمبر 2016 إنهيار سعر الذهب سنة 2016

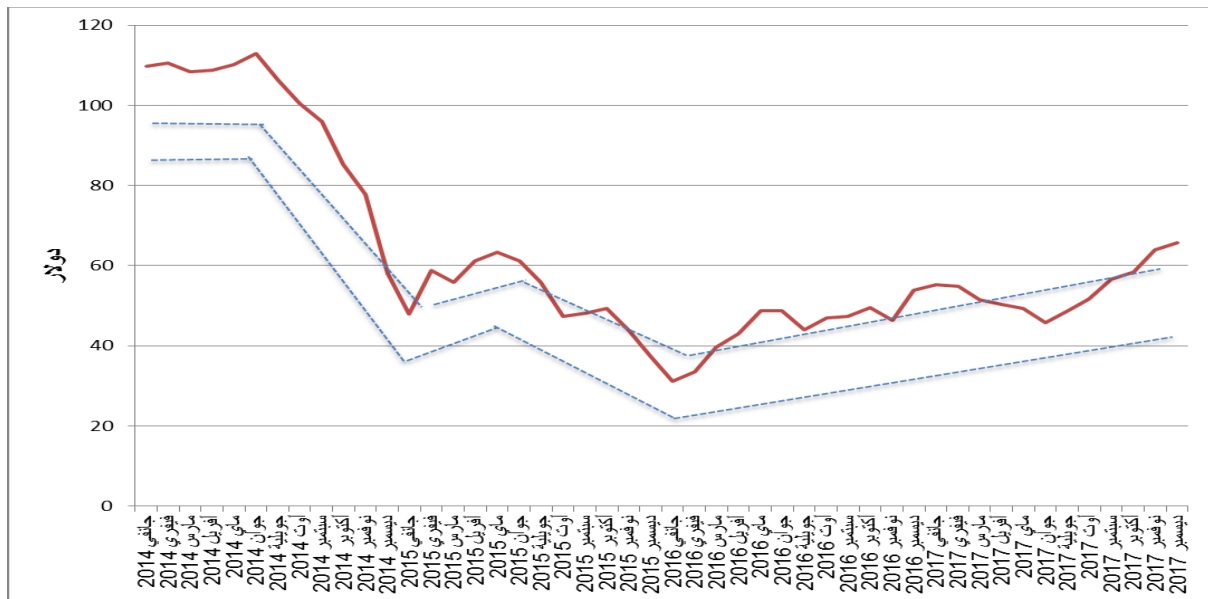
### المطلب الثاني : ميزان المدفوعات

عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من البترول، والذي تجاوز 100 دولار بين 2011 و2014، انخفاضا حادا في 2015 و 2016 ليصل إلى 53,07 دولار و 45,01 دولار على التوالي.

يبين التطور الشهري لأسعار البترول الاتجاه التنازلي والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية جانفي 2016. بالفعل، انتقل متوسط السعر الشهري للبترول من 109,74 دولار للبرميل في جانفي 2014، إلى 57,98 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ثم إلى 31,10 دولار للبرميل في شهر جانفي 2016 (37,41 دولار للبرميل في ديسمبر 2015). منذ ذلك الحين، بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل 53,97 دولارا للبرميل في ديسمبر 2017.

أدى الانتعاش في أسعار البترول في 2017، بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، إلى زيادة في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 بواقع 18,9% (-) إلى 43,4% في 2015 و -15,6% في 2016)، في ظرف انخفاض الكميات المصدرة (-) إلى 2,2%). بالفعل، انتقلت الصادرات من المحروقات من 27,92 مليار دولار في 2016 (12,47 مليار دولار في السداسي الأول و 15,45 مليار دولار في السداسي الثاني)، إلى ما يقارب 33,20 مليار دولار في 2017 (16,15 مليار دولار في السداسي الأول و 17,05 مليار دولار في السداسي الثاني). كوتيرة ثلاثية، بلغت الصادرات من المحروقات أعلى مستوى لها في الثلاثي الرابع من سنة 2017، أي 9,27 مليار دولار، مقارنة بمتوسط ثلاثي قدره 7,98 خلال الثلاثيات الثلاثية الأولى من نفس السنة.

الشكل (I-3): تطور السعر الشهري للبترول (جانفي 2014- ديسمبر 2017)

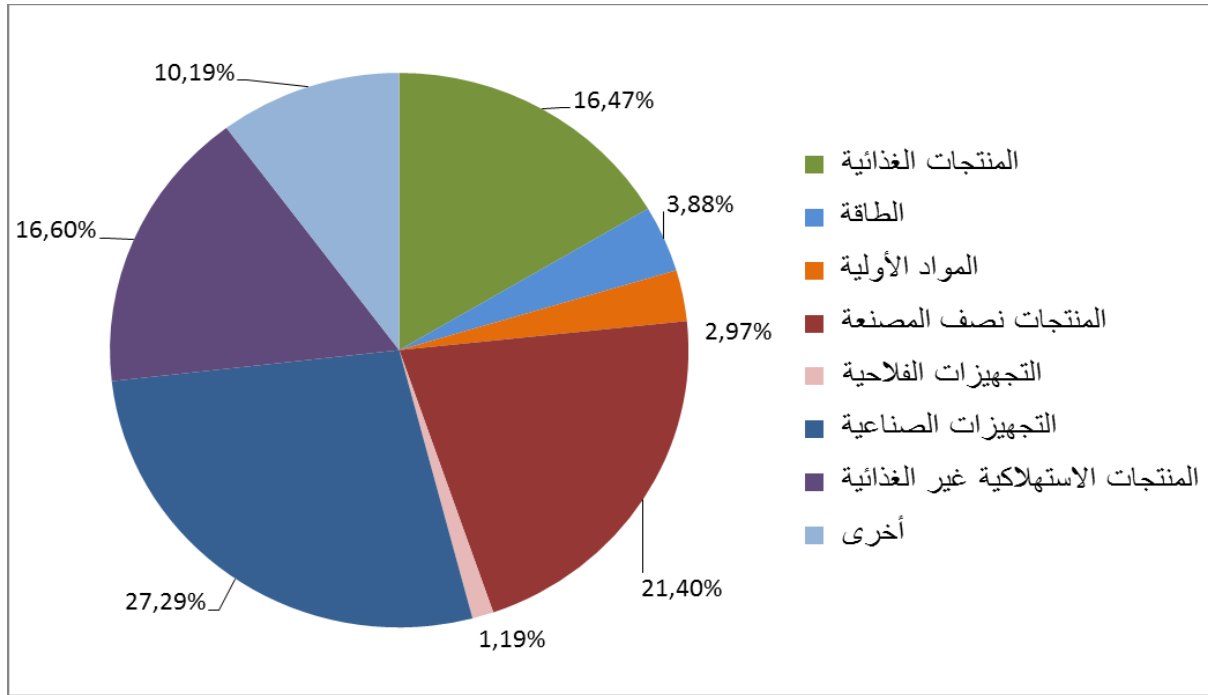


المصدر: بنك الجزائر ، الموقع الشبكي: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

في الوقت نفسه بلغت الصادرات من السلع خارج المحروقات، التي كان متوسط قيمتها السنوية خلال العشرية الأخيرة منخفضا جدا (1,21 مليار دولار)، 1,37 مليار دولار في سنة 2017، ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هذه الصادرات من السلع خارج المحروقات تتركز على ثلاث فئات من المنتجات، والتي تمثل حوالي ثلاثة أرباع المجموع (71%)، ألا وهي : الأسمدة المعدنية أو الكيماوية الآزوتية، الأمونياك اللامائي، والسكر، بحصص نسبية تقدر ب 32% و 23% و 16%.

فيما يتعلق بالواردات من السلع (FOB)، فقد انخفضت في 2017 للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009. بالفعل، تراجعت هذه الواردات من 59,67 مليار دولار في 2014، إلى 52,65 مليار دولار في 2015، ثم إلى 49,44 مليار دولار في 2016، لتصل إلى 48,73 مليار دولار في 2017. تعلق الانخفاض الطفيف البالغ 703 مليون دولار، المسجل في 2017، بمجموعتين فقط من المنتجات: منتجات التجهيز الصناعية، والمنتجات نصف المصنعة، في ظرف ارتفاع أو استقرار نسبي لمجموعات المنتجات الأخرى.

الشكل (I- 4) : هيكل الواردات من السلع في 2017 حسب المنتجات



المصدر: بنك الجزائر ، الموقع الشبكي: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى ، بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 27,4% ب 1,37 مليار دولار، منتقلة من 14,71 مليار دولار في 2016 إلى 13,34 مليار دولار في سنة 2017. يفسر هذا التراجع معظم الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع.

بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 21,5%، تراجعت الواردات من المنتجات نصف المصنعة من 10,97 مليار دولار في 2016 إلى 10,48 مليار دولار في 2017، أي انخفاض يفوق 493 مليون دولار.

ارتفعت الواردات من المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية (16,6% من إجمالي الواردات) ب 169 مليون دولار لتبلغ 8,07 مليار دولار في 2017، مقابل 7,90 مليار دولار في 2016. وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي، إلى ارتفاع الواردات من السيارات السياحية و مجموعة CKD (+265 مليون دولار).

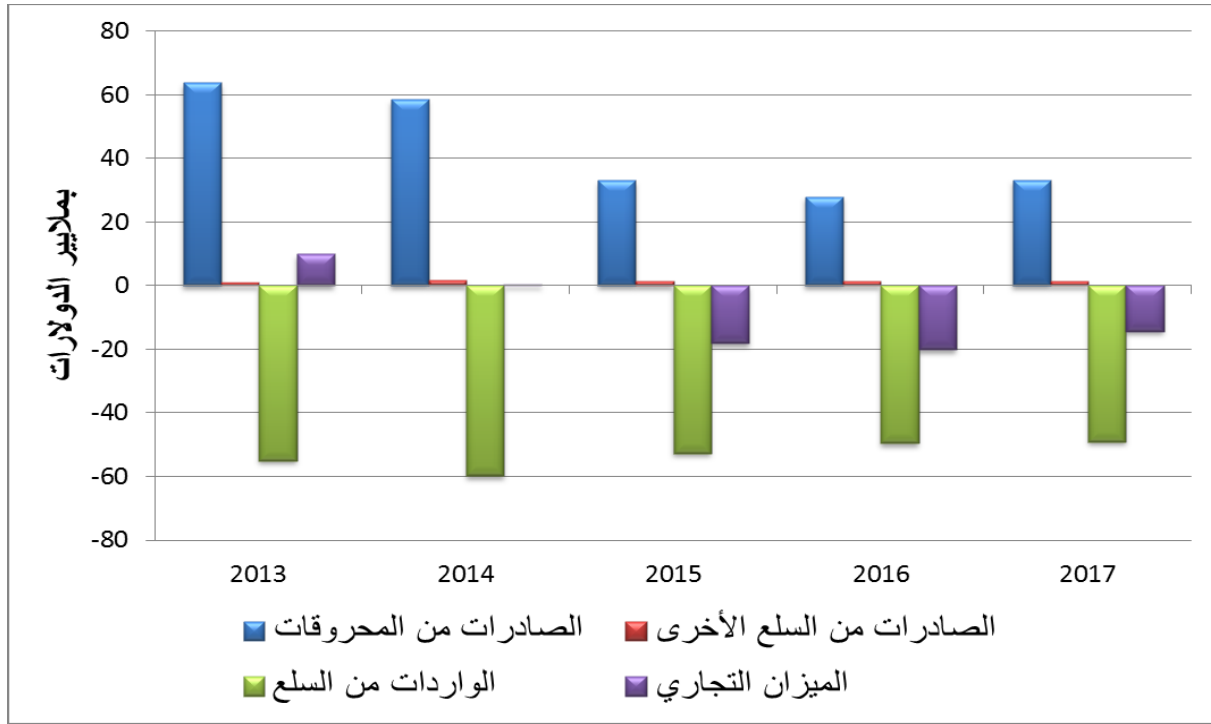
في المرتبة الرابعة وبحصة نسبية قدرها 16,6% من إجمالي الواردات، بلغت الواردات من المنتجات الغذائية 8,07 مليار دولار في 2017، مقابل 7,86 مليار دولار في 2016، أي بزيادة قدرها 213 مليون دولار. ترتبط هذه الزيادة، أساسا، بارتفاع الواردات من مسحوق الحليب (425 مليون دولار)

أخيرا ارتفعت الواردات من مجموعة الطاقة (الوقود) ب 664 مليون دولار لتبلغ 1,90 مليار دولار في 2017، مقابل 1,23 مليار دولار في 2016.

إجمالا، إن الانخفاض في الواردات من السلع، الذي كان مرتفعا نسبيا في 2015 وأقل ارتفاعا في 2016، قد خص جميع المجموعات الرئيسية للمنتجات. في المقابل، فإن الانخفاض الطفيف في 2017 خص واردات مجموعة منتجات التجهيز الصناعية فقط، وبدرجة أقل مجموعة المنتجات نصف المصنعة، كما توجهت الواردات من المنتجات الغذائية وغير الغذائية نحو الارتفاع من جديد، حيث ارتفعت في 2017 بنسبة 2,7% و 2,1%، على التوالي مقارنة ب 2016. وقد تدل هذه التوجهات لتطور مختلف المجموعات من المنتجات المستوردة، وفي سياق نمط التنظيم الحالي للاقتصاد الوطني، أن متغير التعديل للاقتصاد الكلي يكمن في الاستثمار، في وقت يعرف فيه الاستهلاك استمرارا في توسعه النسبي، مدعوما بعودة النمو الديموغرافي وكذا دعم أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية.

كنتيجة لارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات، تقلص العجز التجاري بمقدار 5,96 مليار دولار، منتقلا من 20,13 مليار دولار في 2016 إلى 17,14 مليار دولار في 2017.

الشكل (I-5): تطورات بنود الميزان التجاري 2013 – 2017



المصدر: بنك الجزائر ، الموقع الشبكي: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

بعد تقلص العجز في بند الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج في 2015 و 2016، تميزت سنة 2017 بتفاقم هذا العجز ليلعب 8,15 مليار دولار، مقابل 7,34 مليار دولار في 2016. نجم هذا التطور غير المواتي لرصيد بند الخدمات، عن انخفاض الصادرات منها (-397 مليون دولار)، وأيضا عن الزيادة في الواردات من الخدمات (+401 ملايين دولار)، منها 540 مليون دولار لخدمة البناء.

كما عرف بند مدا خيل عوامل الإنتاج (الدخل الأولي)، من جهته، توسعا في عجزه ليلعب 2,62 مليار دولار في 2017، مقابل 1,75 مليار دولار في 2016. ويرجع هذا الاتساع في العجز، إلى ارتفاع حصة إنتاج شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في 2017 مقارنة بسنة 2016، إلى جانب التحويلات المتعلقة بأرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأخرى.

واصل بند التحويلات الجارية (الدخل الثانوي) في تسجيل فوائض معتبرة بلغت 3,08 مليار دولار في 2017، في ارتفاع مقارنة بسنة 2016 (2,82 مليار دولار)، في

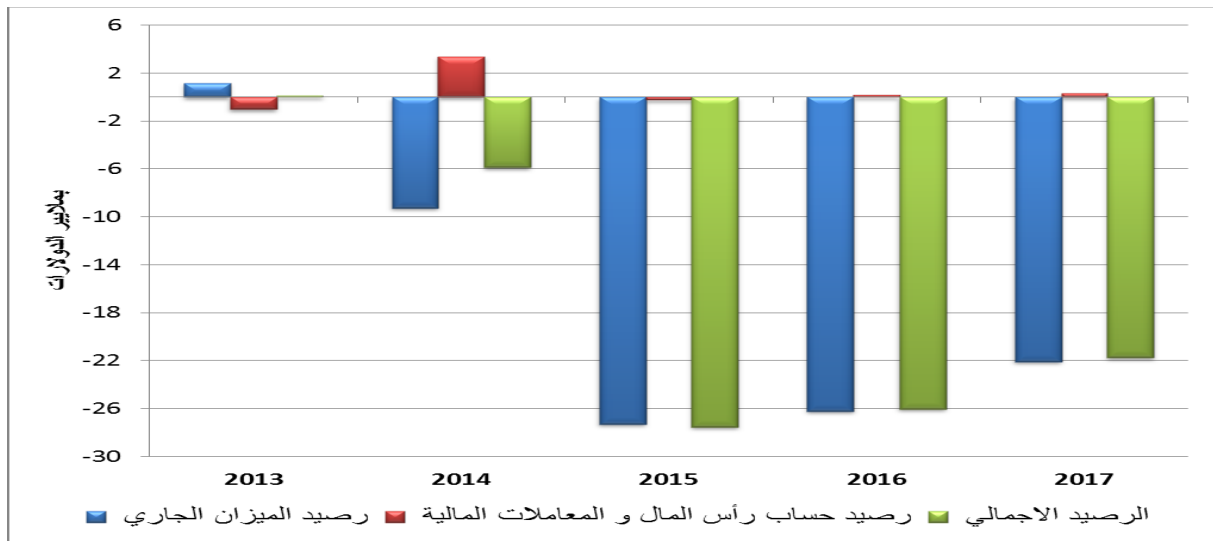
ظرف تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار. ويجرد بالذكر أن التدفقات في التحويلات الجارية تتكون، إلى حد كبير، من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو وخاصة فرنسا.

أخيراً، سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الرابع على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من الفائض. في حين، تقلص هذا العجز بشكل واسع في 2017، بالغا 21,85 مليار دولار، مقابل 26,22 مليار دولار في 2016 (27,29 مليار دولار في 2015). نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز للحساب الجاري لميزان المدفوعات 12,8% في 2017 (16,5% في 2016)، وهو ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح أو عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار.

أظهر رصيد حساب المعاملات المالية فائضا في 2017 قدره 92 مليون دولار، في انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016 (188 مليون دولار). ويفسر هذا الانخفاض بالتراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية في 2017، من جهة، وبالتراجع في تدفقات الاستثمار المباشر، من جهة أخرى (1,21 مليار دولار في 2017، مقابل 1,59 مليار دولار في 2016).

إجمالاً، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزاً قدره 21,76 مليار دولار في 2017 (11,06 مليار دولار في السداسي الأول و 10,70 مليار دولار في السداسي الثاني)، في انخفاض محسوس مقارنة بالعجز المسجل في 2016، الذي بلغ 26,03 مليار دولار.

الشكل (I-6): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2013 – 2017



المصدر: بنك الجزائر ، الموقع الشبكي: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

## خاتمة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما بتدخل السلطات النقدية، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء النظرية في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على المستوى الاقتصادي الكلي و ذلك لانتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل و الانتاج و مؤشر الاقتصاد اسعار الاستهلاك فضلاً عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها.

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي و إنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراتها، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة صرفها لقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان

التجاري هي علاقة طردية في الأجل الطويل، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة مايلي:

شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي و القرارات الاقتصادية المحلية كله رفع مستوى اداء الاقتصاد الكلي من اجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات مما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف.

سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في -الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، كما أثبتت نتائج الدراسة، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن.

و اجمالاً يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، و انما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

### اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

1- تتمحور الفرضية الأولى كون أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل له اثر إيجابي في تحسين وضعية الميزان التجاري، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا.

2- في حين تفترض الفرضية الثانية إنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية، وهذا ما لا يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج و حيد ألا وهو البترول و بالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط.

## قائمة المراجع

- 1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص: 96.
- 2- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 103.
- 3- د / عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص: 104. 119 120 121 122 123 124
- 4- عرفان تقي الدين الحسني، 'التمويل الدولي'، مرجع سابق، ص 160.
- 5- هي سوق مجازية ليس لها حيز جغرافي، تتم فيها مبادلات الصرف الأجنبية ببيع وشراء العملات وسنأتي على ذكرها لاحقاً.
- 6- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011، ص 4.
- 7- ميراندا زغول لرزق، 'التجارة الدولية'، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، 139-155.
- 8- يعرف هذا التحليل بمصطلح (Price Species – Flow Mechanism) أو نظرية آلية الأسعار النقود التدفق السلعي
- 9- عبد المنعم علي راضي، 'أسعار الصرف و الأزمات النقدية المعاصرة'، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1973/1972، ص، 23-24.
- 10- عبد المنعم علي راضي، "أسعار الصرف و الأزمات النقدية المعاصرة، مرجع سابق، ص 26 . 12
- 11- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص 115
- 12- الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 31
- 13- محمد عبد المنعم عر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، و 199، ص 60.
- 14- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد (التحميل الكمي)، دار وائل للنشر عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 233.
- 15- عبد الرازق بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص: 438.
- 16- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 234-235.
- 17- سمير شنيبي، التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التحولات الراهنة 1989-2004،
- 18- عادل أحمد حشيش و مجدي حمود شيايب، مرجع سبق ذكره، ص: 236.
- عائشة شرفاوي، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد دولي، جامعة الجزائر 03، 2001، 2002، ص: 21.
- 19- أمين صيد سياسة الصرف كاداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 157
- 20- أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2007، ص 110 – 136
- 21- أمين صيد، سياسة الصرف كاداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص 192 - 193.

## فهرس المحتويات

01	شكر و عرفان
02	إهداء
03	مقدمة
09	الفصل الاول
09	تمهيد
10	المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف و التجارة الخارجية الجزائرية
10	المطلب الأول :عموميات حول سعر الصرف
10	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
23	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لاسعار الصرف
35	المطلب الثالث : فعالية سياسة التخفيض في معالجة الإختلال الخارجي في الدول النامية
38	المبحث الثالث : سياسة الرقابة على الصرف وعلاقتها بميزان المدفوعات
40	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول سياسة الرقابة على الصرف
43	المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية
45	المطلب الاول: أهداف سياسات التجارة الخارجية
47	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
51	المبحث الثالث: سياسة تخفيض قيمة العملة و علاقتها بميزان المدفوعات

52	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة تخفيض قيمة العملة
59	المطلب الثاني : فعالية سياسة التخفيض في معالجة الإختلال الخارجي في الدول النامية
66	خلاصة الفصل:
68	الفصل الثاني
68	المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر
70	المبحث الثاني :اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية
71	المطلب الثاني: الصادرات في الجزائر
71	المطلب الثاني : ميزان المدفوعات
77	خاتمة الفصل
79	خاتمة
82	مراجع
83	فهرس